جامعـة زيـان عاشـور – الجلفـة –

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

محاضرات السنة الأولى ماستر تاريخ

المقياس: التحولات الاجتماعية في الجزائر خلال فترة الاحتلال

محاضرات: السداسي الأول:

1- أثر السياسة الاستعمارية على الخريطة الديموغرافية في الجزائر
2- الهجرة والتهجير
3 - الإبادة.
4 - الأوبئة والأمراض
5- المجاعات.
6- سياسة النفي.
7 - مراكز الاستيطان الكبرى.

المحاضرة الأولى:

السياسة الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال وأثرها

مقدمة:

ادعى الفرنسيون قبل دخولهم إلى الجزائر أنهم سيُدخلون الحضارة لهذا البلد الذي كان تحت وطأة الأتراك لقرون عديدة يتعرض للظلم والغطرسة، وأنهم بإمكانهم أن يخرجوه من تلك الظروف المزرية، وروجوا أكاذيب عدة لكسب الرأي العام الفرنسي والعالمي، بل ادّعوا أن اهتمامهم بالقضية الجزائرية مرده لإهانة القنصل الفرنسي دوفال(Duval)، وطرد الأتراك الدخلاء على الجزائر وتحريرها، تُرى هل وفّت فرنسا بذلك؟ وهل طبقت ما جاء في المنشور الذي وزعته على الجزائريين عشية الحملة ؟ وهل أوصلت فرنسا الحضارة والرقي والإخاء والمساواة للجزائريين بعد أن استقر أمرها في أرجاء الوطن؟ أسئلة كثيرة سوف نقف عندها من خلال هذه الدراسة التي توضح نماذج من سياسة القهر والتهور والنهب والإقصاء والمتابعة والنفي والاستنزاف، وكلها صفات ميزت الاستعمار الفرنسي في الجزائر، نحاول أن نقدم نماذج منها للتدليل على ذلك.

1/ طرد الأتراك:

لعل الشيء الذي بكرت به الإدارة الفرنسية في التنفيذ، بعد سقوط الجزائر العاصمة واستلام مفاتيح القصبة، هو التكفل بقضية العنصر التركي حتى تُوهم الجميع أنها وفية لما وعدت به، فبعد المفاوضات التي دارت بين الإدارة الفرنسية وممثلين عن الداي أفضت إلى اختيار الداي حسين للمنفى بنابولي (بإيطاليا)، بعد أن تبادل الزيارة مع قائد الحملة الفرنسية دوبورمون (De Bourmont) في7 جويلية 1830 ومعه قرابة 50 شخصا من الترك والعرب، و طالب باسترجاع حاجاته المسلوبة والتي من بينها كيسا يحتوي على 30 ألف قطعة ذهبية، أما زيارة القائد الفرنسي للداي فكانت في اليوم الموالي وهي تندرج في سياق ترتيب نقل الداي إلى خارج الوطن .

وفي 31 جويلية وصل موكب الداي نابولي على متن السفينة الفرنسية جان دارك وكان برفقته 110 ممن فضلوا النفي معه من بينهم الآغا إبراهيم قائد الجيش المهزوم والخزناجي بصفته وزيرا للمالية و57 امرأة من خدام الداي وجواريه. وهكذا تخلصت فرنسا من المسؤول الأول في الجزائر لتتولى أمر ترحيل الأتراك الذين جاء دورهم بعد ترحيل الداي، وتذكر

الكثير من الدراسات أن عدد الإنكشارية بلغ عشية الاحتلال زهاء 5000 منهم 891 مدفعيا نقلوا بواسطة السفن الفرنسية إلى بلاد الأناضول بعد تجريدهم من الأسلحة، وبعد أن خصص لهم القائد الفرنسي أجرة شهرين، وهذا في الظاهر تكرما من الإدارة الفرنسية لهذه الشريحة المقاتلة ولو أنه في الواقع ليس ذلك، وبعد تخلصا من هذا الجيش الذي كثيرا ما أقلق الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، كما أن الأموال التي خصصها (دوبورمون) ليست فرنسية فهي أموال جزائرية .

2/ نهب الخزينة:

يذكر العديد من المعاصرين للحملة الفرنسية على الجزائر منهم حمدان خوجة وإسماعيل أو ربان أن معظم الجيش الفرنسي كان جاهلا وأن معظمه يتكون من الفلاحين والعامة، ومع ذلك كان أكثر تحمسا للغزو والاحتلال والتوسع والهيمنة وركوب البحر للتخلص من البحرية الجزائرية، وإبعاد الخطر المخيف الذي أقلق الدول الأوروبية قرونا عديدة ومن ثم محاربة الأتراك وشعوب الشمال الإفريقي وتخليص المسيحية من هذه الشعوب، ومن دون شك أن هذا التكوين الحسي الوطني لدى المقاتلين الفرنسيين لم يكن صدفة بل هو نتاج مرحلة هامة من الترويض والدراسة والتمكين بغرض إنجاح الحملة و خدمة سمعة فرنسا .

وكان إلى جانب الجنود النظاميين يوجد صنف آخر من المغامرين الشباب، هذا ناهيك عن فئة المثقفين ورجال الأدب والمترجمين والصحافيين والرسامين والمحامين ورجال الدين وغيرهم ممن هبوا لنصرة فرنسا وإرضاء المسيحية جمعاء.

وبعد وصول الجيش الفرنسي إلى دار السلطان أخذ مباشرة في نهب خزينة الدولة الجزائرية التي كان بها ما لا يقل عن 50 مليون دولار، ولعل ما يفسر ذلك أن الداي حسين عندما نقل مقره من قصر الجنينة إلى أعالي القصبة استغرق ما يقارب عن نصف الشهر، وجهز لنقل محفوظات الخزينة 50 بغلا لكل ليلة. لذلك اعتبرت فرنسا نفسها أنها نجحت في الحملة من دون تكلفة مالية مقارنة بما وجدوه في خزينة الداي، بعد أن سلم الخزناجي مفاتيح الخزينة لدوبورمون، وقدر الفرنسيون رسميا قيمة ما وجدوه في الخزينة ب 55.684.527 ف موزعة بين الذهب والفضة والجواهر ونقود ونحوها .

وإذا كان دوبورمون قد اهتم ببيت مال الداي، فإن جنوده قد نهبوا القصبة وما احتوته من كنوز ثمينة وخلعت أبواب المحلات والمنازل ونهت الأموال والأثاث والحلي وكثر الاعتداء على الأشخاص وانتشرت الفوضى واللصوصية، ومن ثم انتهكت حرمة الأملاك سواء التابعة للدولة أو أملاك الخواص، وقدرت أملاك البايلك ب5000 ملكية، بالإضافة إلى عقارات

الخواص، وأملاك الوقف التي كانت مصنفة إلى سبعة أنواع هي : أوقاف مكة والمدينة وهي كثيرة وغنية، وأوقاف المساجد وأهمها الجامع الكبير وأوقاف الزوايا وأوقاف الأندلس وأوقاف الأشراف، وأوقاف الانكشارية، وأوقاف الطرق العامة وأوقاف عيون الماء، وقد استحوذت فرنسا على جميعها ووصف أحد المؤرخين الفرنسيين : بول آزان (Paul Azan) تلك الحالة المأساوية على العاصمة بأنه ليست هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها ما شهدته مدينة الجزائر بقوله : *" إن الجنود ارتكبوا أعمالا وحشية فخربوا الفلات(les villas) وقطعوا أشجار الحدائق وخلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار و أتلفوا أنابيب المياه وهدموا السواقي كي تشرب حيواناتهم ، وتسببوا في تفجير مخزن للبارود، ولم يحافظوا على صحتهم وكثر المرض فيهم حتى أعلن المتصرف: (دينييه) يوم 24 جويلية أن المستشفيات دخل بها 2500 مريض .*

3/ <u>تنظيمات الإستيطان:</u>

إن أول ما قام به قائد الحملة الفرنسية هو تحرير المسجونين الفرنسيين في الجزائر الذي قدر عددهم وقتئذ ب 122 سجين مع العلم أنهم لم يطلقوا المساجين المكبلين في السفن الفرنسية، كما وضع (دوبورمون) نواة أولى للإدارة الفرنسية في الجزائر، وكلف لها لجنة مالية حكومية برئاسة دينييه (Denier)وجعل أعضائها من الفرنسيين والعرب واليهود وأبعدوا منها العناصر التركية، ومن مهام اللجنة تسيير المدينة وتوفير حاجيات الجيش والسكان، وإيجاد الأمن، وتعد هده اللجنة بمثابة نواة الحكومة الفرنسية العامة التي ستلد بعد توصيات اللجنة الإفريقية سنة 1834.

أما اللجنة الثانية التي برزت في عهد (دوبورمون) فهي لجنة البلدية المشكلة من أعيان الحضر وكبار اليهود الذين وجدوا الفرصة سانحة للانتقام من الجزائريين، وكانت هذه اللجنة برئاسة الفرنسيين، ومن بين الجزائريين الذين كانوا ضمن اللجنة أحمد بوضربة وحمدان خوجة و إبراهيم بن مصطفى.

أما اللجنة الثالثة فهي دينية مالية تشرف على الأوقاف ومواردها، وقد سموها اللجنة الخيرية للغوث، وهي مؤلفة من 9 أشخاص هم: 4 فرنسيين و5 جزائريين من بينهم حمدان بن عثمان خوجة.

وخلال السنوات الأولى للاحتلال لم يكن هناك نموذج إداري اتبعه الفرنسيون، ودام الحال كذلك إلى غاية مجيء اللجنة الإفريقية وصدور قرار جويلية 1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا ونظم إدارتها على نحو شبيه بما كان يجرى في فرنسا، ومن الذين تولوا الحكم

خلال السنوات الأربعة الأولى بعد (دوبورمون) الجنرال كلوزيل(Clauzel) وبرتزين(Berthezene) والدوق دوروفيغو (Duc de Rovigo) وفوارول(Voirol)، وكلهم كانوا مهتمين بمشاريع الاستعمار، ومحاربة الثوار أكثر ما كانوا مهتمين بالتنظيم الإداري، ومنذ 1834 أعطت الحكومة الفرنسية الموافقة على إلحاق الجزائر بفرنسا وإعطائها إدارة خاصة تمثلت في منصب الحاكم العام الذي كان مسؤولا أمام الحكومة الفرنسية عن الأمور المدنية والعسكرية في الجزائر. وهكذا ظلت الجزائر تحت الحكم العسكري إلى عهد الجمهورية الرابعة(1946–1952) وإلغاء الإدارة العسكرية في الشمال وإبقاء الجنوب تحت النظام العسكري حتى استقلال الجزائر.

4/ <u>طمس المعالم الجزائرية و إبطال القيم الوطنية:</u>

منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر وهم يشوهون المعالم العربية الإسلامية ويعملون على طمسها وتحويلها إلى معالم فرنسية، وقد شمل ذلك المدن التي احتلوها وتجسد ذلك في تغيير أسماء الشوارع وتهديم المنازل والأسواق، مع إحداث الساحات وتسميتها بأسماء قادة الحملة الفرنسية وبعض زعماء فرنسا، كما حولت العديد من القصور إلى مؤسسات عسكرية ومستشفيات ونحوها. كما حولت المساجد إلى كنائس وأغلقت المدارس والزوايا ودور القرآن و التعليم .

ومن أهم المدن التي تعرضت في العشرية الأولى للاحتلال للطمس والتهديم، مدينة الجزائر باعتبارها دار السلطان ورمز القوة البحرية، ومن أمثلة ذلك نقل بعض المدافع الجزائرية إلى فرنسا مثل مدفع (بابا مرزوق) الذي تعود صناعته إلى القرن 16 وهو يمثل رمز قوة البحرية الجزائرية، وخلال وقت قصير جدا هدم الفرنسيون مئات المنازل في الجزائر لإقامة ساحة عمومية تسمى حاليا ساحة الشهداء، وكانت طريقة البناء تؤدي إلى سقوط العديد من المباني لارتباطها ببعضها البعض، كما أطلقت أسماء رومانية وأروبية وحتى تاريخية على العديد من الأزقة مثل شارع (يوبا وشارل الخامس) وشارع (كليبر) وغيرت اسم باب المرسى بباب فرنسا، كما أدخلت تعديل على اللباس مثل القبعة ونزع اللحاف وكذلك بناء المخامر ومقرات الموسيقى والمراقص والكحول والمشروبات وغيرها من أماكن المجون واللهو. والتي تهدف الى غرس الثقافة الجديدة الأوروبية في الجيل الجزائري الجديد، وهي متناقضة كل التناقض مع ما كان لدى الجزائريين باعتبارهم متمسكين بالتقاليد والعرف والديانة الإسلامية .

5/ <u>الاستهتار بالمؤسسات الدينية ونشر المسيحية :</u>

في يوم الأحد الموالي لدخول الفرنسيين القصبة أي 11 جويلية أقاموا حفلا دينيا في حي القصبة حضره الجنرالات وضباط الحملة بزعامة دوبورمون، وكان الحفل استفزازيا للجزائريين، وعبر عن نشوة الانتصار وغلبة فرنسا على الجزائر للحط من معنويات الجزائريين والرفع من ثقة الفرنسيين، وقد عبر عن ذلك النصر الكبير أحد الفرنسيين بقوله : ***إن الاحتفال الضخم جرى في القصبة التي بناها أبناء محمد(ص) لمواجهة أبناء عيسى عليه السلام ، وقد رتلوا آيات الإنجيل بأصوات عالية أمام آيات القرآن التي أصبحت ميتة والتي كانت تغطي كل الجدران***".

كما يذكر الفرنسي بوجولا (Poujoulat) أن الانتصار هو انتصار المسيحية وأن الفرنسيين علقوا الصليب على ثلاث مآذن في مدينة الجزائر وأن الذين ماتوا هم شهداء الحضارة والوطن والمسيحية، كما جعلوا من مسجد كتشاوة الذي بناه حسن باشا سنة 1794 كاتدرائية، وفي سنة 1838 أسسوا أسقفية الجزائر الناطقة باسم المسيحية في المستعمرة.

وإذا كانت مساجد الجزائر، حسب إحصائية أحد الرحالة الهولنديين خلال القرن17، عددها حوالي700 مسجدا، فإن عددها تقلص سنة 1830 إلى 176، وفي سنة 1899 لم يبق منها سوى 5 مساجد على مستوى الجزائر العاصمة وهي: الجامع الكبير، والجامع الجديد، وجامع سيدي رمضان، وجامع سفير وجامع عيسى باشا.

كما هدمت الكثير من المساجد منذ بداية الاحتلال مثل مسجد السيدة الذي زركشه حسن باشا بالرخام المستورد من إيطاليا، كما حولت العديد من المساجد إلى كنائس كجامع القصبة وجامع القائد وغيرهم.

وخلال منتصف القرن التاسع عشر رصدت الإدارة الفرنسية إمكانات مادية ضخمة لإنجاح سياسة التغريب والإلحاق والدمج، واتضح ذلك في مشروع الكاردينال لافيجري (Lavegerie) الذي راهن على جعل الجزائر بوابة لتمسيح إفريقيا بوسائل عديدة منها التعليم والتطبيب(العلاج) والمعونات الخيرية وجمع الأطفال اليتامى واستغلال الأزمات التي ألمت بالجزائريين مثل المجاعة وغيرها، وقد ركز لا فيجري في مشروعه على بلاد القبائل، وأسس منظمة الآباء البيض التي أقامت على عاتقها نشر المسيحية، وأشار إلى ذلك بقوله : "***ليس الهدف من فتح المدارس في شمال إفريقيا هو نشر التعليم، ولكن الهدف هو تبديل لغة بلغة ودين بدين وعادات*** *بعادات ..*"

المحاضرة الثانية: الهجـرة والتهجـير

تمهيـد:

تعتبر حركة الهجرة، التي جسدتها الجماعات السكانية من مختلف مناطق القطر الجزائري، ظاهرة أفرزتها جملة من العوامل التي خلفتها الإجراءات والقوانين الفرنسية التعسفية. فالهجرة ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى سعيا وراء العيش والأمن... فما هو مفهوم الهجرة الجزائرية وأهم الأسباب والظروف التي تحكمت فيها؟. وما هي الوجهات التي قصدتها بحثا عن الأمن والاستقرار؟

أسباب الهجرة الجزائرية.

بدأت هجرة المسلمين منذ سنوات الاحتلال الأولى فمنذ سنة 1832 توجهت طائفة من المهاجرين نحو بلدان المغرب العربي بسبب اضطهاد فرنسا لهم، وقد تضافرت عدة عوامل (داخلية وخارجية) لخلق ظاهرة الهجرة.

1- الأسباب الداخلية:

أ)- الأسباب السياسية والعسكرية: ولعل أهمها:

- رفض الجزائريين العيش في ظل النظام الاستعماري الذي اشتدت وطأته أكثر عليهم منذ 1870 في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة من خلال ترسانة القوانين الظالمة والردعية العنصرية كقانون الأهالي 1881 (وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات الصعبة التي بدا الاستعمار في تطبيقها على الشعب الجزائري منذ سنة 1874 وهي تخول السلطات الإدارية حق معاقبة الجزائريين على العديد من المخالفات المنصوص عليها في القانون وهو واحد من عشرات القوانين المسلطة على الجزائريين أثناء فترة الاحتلال..
- إقامة المحاكم الردعية سنة 1902 (التي عملت على استعباد الشعب الجزائري وحرمانه من ابسط الحقوق والحريات السياسية).
- قانون التجنيد الاجباري 1912 مما بألاف الجزائريين الى مغادرة وطنهم نحو البلدان العربية... وغيرها.

- فشل المقاومات الشعبية المسلحة، وما تبعها من اجراءات انتقامية للإدارة الاستعمارية جردت الجزائريين من أموالهم وأراضيهم وحقوقهم السياسية والمدنية، ودفعتهم إلى التفكير في ترك الوطن للمستعمر.

وهذا ما يقودنا للاستشهاد بقول الكاتب الفرنسي مرسيي Mercier الذي يقول:" *إن الحياة الاستعمارية الجديدة من بين الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية، فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا*".

ب)- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: وتتمحور عموما حول:

- سلب الأراضي من أصحابها الشرعيين واستلاء المعمرون وأصحاب الشركات الكبرى عليها وكمثال على ذلك أصبح الأوربيون في الجزائر يمتلكون 24000،00 هكتار منها 1،7000،00 هكتار منزوعة الملكية، كما يملك 5،73منهم أكثر من 100 هكتار.
- عدم التعويض للأملاك المُصادرة، فسياسة الاستيطان، التي استمرت أكثر من قرن، أودت إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم والعمل في مزارع المستوطنين، التي كانت من قبل ملكا لهم، وذلك مقابل أجور زهيدة لا تفي بضروريات الحياة.
- احتكار السلطات الفرنسية للتصنيع في الجزائر وذلك من اجل إبقائها تابعة للاقتصاد الفرنسي، إضافة إلى عدم قبول رجال الأعمال الفرنسيين استثمار أموالهم في الجزائر.
- تدهور مستوى المعيشة نظرا لفقد الجزائريين لأراضيهم وقطعان ماشيتهم وأمالكهم وانتشار الفقر والبطالة، وهو ما أجبر أعدادا هائلة على مغادرة قراهم، فتحولوا من ملاك ارضي إلى عمال زراعيين يستعبدهم المستوطنون، إضافة إلى ممارسة الإبادة والتشريد والنفي كجزء من السياسة الفرنسية الرسمية.
- كثرة وثقل الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون إلى جانب الضرائب العامة ضرائب خاصة بهم جعلتهم يدفعون أضعاف ما يدفعه المعمرون المترفون.
- تردي المستوى المعيشي مما أدى إلى انتشار المجاعات في سنوات 1893، 1897... وغيرها، وتفشي الأوبئة والأمراض الفتاكة كالكوليرا والتيفوس مما رفع من نسبة وفيات الأطفال الجزائريين بصورة مهولة بسبب المجاعة و غياب الراعية الصحية الضرورية.

ج- الأسباب الثقافية والدينية:

لقد قضت السلطات الفرنسية على العديد من المراكز التعليمية وذلك لطمس الهوية والشخصية وابعاد اللغة العربية عن الحياة العلمية، لإحياء ثقافتها وتراثها الحضاري على أرض الوطن، (وقامت بعملية توسيع تعليم اللغة الفرنسية، كما قررت إنشاء مؤسسات في عدة مناطق من أجل السيطرة على المؤسسات التعليمية وتثقيف الشعب بالثقافة الفرنسية، إضافة إلى محاربة الإسلام من خلال مصادرة الأوقاف) وتضييق الخناق على التعليم العربي بضرب المؤسسات التعليمية وحظر فتح المدارس والكتاتيب إلا بترخيص من الإدارة... فكانت الهجرة كمخرج أخير للجزائريين للحفاظ على عقيدتهم ومقوماتهم الشخصية، وقد لعب في هذا الصدد العديد من العلماء والفقهاء دورا في نفس الاتجاه والدعوة إلى الهجرة على قبول العيش تحت الإدارة الفرنسية وهو ما كان له انعكاس واضح على تسارع الهجرة.

2- الأسباب الخارجية :

هناك عدة عوامل أخرى شجعت على حركة الهجرة نحو المشرق العربي والإسلامي وكذلك نحو تونس والمغرب، ومن ذلك أن بعض الحضر (أهل المدن) كانوا من أصول مشرقية حيث أخذوا يحثون إخوانهم في الجزائر على الالتحاق بهم في الشام أو في اسطنبول أو في الحجاز (و كانوا يزينون لهم الإقامة هناك ويذكرونهم بمساوئ الحكم الاستعماري، ومن جهة أخرى فإن للمشرق سحره وجاذبيته في أذهان الجزائريين . ويظهر ذلك في ملائمة البيئة الثقافية والدينية واحتضانه أهم الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة والمدينة والقدس، وأكبر منارات العلم كالجامع الأزهر بالقاهرة وجوامع أخرى في الشام والحجاز واحتفاظه باستقلاله عن الاستعمار الأوربي تحت راية الخلافة العثمانية) وتساهل السلطات العثمانية غالبا مع المهاجرين.

ومن بين العوامل التي شجعت الجزائريين إلى الهجرة نجد:

أ)- **صدى وأفكار الجامعة الإسلامية:** لقد تأثر الجزائريون بالحركة الإصلاحية وحركة الجامعة الإسلامية مما أوحى للجزائريين بوجود عالم أكثر حيوية وحرية في المشرق.

ب)- تأثير الصحافة المشرقية:

لقد لعبت الصحافة المشرقية دورا كبيرا في دفع عجلة النهضة الجزائرية من خلال اهتمامها ببعض قضايا المجتمع الجزائري ومحاربتها للاستعمار الفرنسي وسياسته التعسفية كما ساهمت في حث الجزائريين على مواصلة النضال الوطني، (فعلى الرغم من الواقع

الاستعماري الذي فرض على الجزائريين إجراءات تعسفية، بل تعدى إلى عزل الجزائريين عن العالمين العربي والإسلامي.، رغم كل هذه الصعوبات القاسية إلا أن هذا لم يحل دون اطلاّع الجزائريين على الإنتاج الفكري الإسلامي من خلال الصحف العربية والمشرقية، التي

كانت تصل إلى الجزائر عن طريق تونس والمغرب وكانت هذه الصحف تهرب من حقائب الحجاج كهدية.

ومن أهم هذه الصحف التي كانت تصلهم وتأثرت بها الصحف الناطقة بالعربية ومنها العروة الوثقى (وهي مجلة أنشأها جمال الدين الأفغاني مع محمد عبده موجهة للأمة الإسلامية داعيا فيها الأمة إلى التوحد) والمنار (التي أفردت أقسامًا لأخبار الأمة الإسلامية، والتعريف بأعلام الفكر والحكم والسياسة في العالم العربي والإسلامي، وتناولت قضايا الحرية في المغرب والجزائر والشام والهند.)، و"نور الإسلام" (وهي مجلة شهرية، وكان اسمها نور الإسلام، ثم غيِّر إلى مجلة الأزهر، وهي تصدر منذ عام 1349هـ (1930م)، من مصر الشقيقة وقد كانت الصحف المشرقية تدعو الجزائريين إلى فك القيود والتمسك بالهوية الإسلامية وتهاجم الفساد وأعداء الفساد وأعداء الإسلام من المستشرقين والنصارى.

لقد ارتبطت هجرة الجزائريين ببلاد المشرق أو الشام عبر تونس ثم القاهرة، اسطنبول، دمشق وبيروت، إذ كان الأمر يتعلق بتوجه المهاجرين لأداء فريضة الحج. إضافة إلى ذلك كان لدعوة الجامعة الإسلامية التي ظهرت على يد جمال الدين الأفغاني، ثم نداءات السلطان عبد الحميد الثاني تأثيرها الكبير على الجزائريين فكانت حركة الهجرة واسعة نحو المشرق.

وتعد الدعاية العثمانية السبب الرئيسي في هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام وذلك عن طريق قيامها بإثارة الشعور الديني لدى مسلمي المستعمرات وخاصة المستعمرات الفرنسية وذلك عن طريق قنوات عديدة، ومنها الصحف التي كانت تصدر في الأقاليم العثمانية مثل "المعلومات" و"ثمرة الفنون" (ببيروت) و"الإسلام" (بالإسكندرية)، وكانت هذه الصحف تصل إلى الجزائر بسهولة.

وهناك سبب آخر ساعد على الهجرة وهو عمليات النفي والتهجير التي قام بها بعض الحكام الفرنسيين ومنهم "بوجو" (Bugeaud)عندما قام بطرد الأعيان والعلماء، فمنهم من نفي إلى سجون فرنسية ومنهم من حكم عليه بالطرد من الجزائر مع اختيار بلد آخر يذهب إليه.

3- اتجاهات الهجرة الجزائرية

غلب على وجهة الجزائريين المهاجرين اتجاهين رئيسين هما:

أ- العالم العربي والإسلامي:

يعد المشرق العربي أهم وجهة اختارها الجزائريون لهجرتهم قبل 1914 من أكبر وأعرق المدن الجزائرية (تلسمان، مليانة، المدية ، قسنطينة... إلخ)، وهذا لما يمثله المشرق من خصوصيات ودوافع دينية وحضارية مثل:

- وفرته على بيئة ثقافية ودينية ملائمة لمقومات الشخصية الجزائرية من لغة ودين وتقاليد اسلامية.

- بقاؤه تحت راية الخلافة العثمانية الاسلامية بعيدا عن السيطرة الاستعمارية الاوروبية الصليبية.

- تواجد المقدسات الدينية الاسلامية به كالحرمين مكة والمدينة المنورة في الحجاز والقدس في فلسطين إلى جانب وجود مراكز الاشعاع العلمية بمصر وسورية والعراق.

- تشجيع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1876-1909) الجزائريين على الهجرة نحو أراضي السلطنة حيث أنشأ مكتبا مكلفا باستقبالهم.

ومن مناطق المشرق التي كانت قبلة للمهاجرين الجزائريين بلاد الشام و خاصة سورية التي وصلتها هجرات كثيرة من أشهرها هجرة جماعية من تلمسان ومليانة سنة 1911 قدر عددها بـ 1.200 عائلة أي حوالي 20.000 مهاجر وكان وجود الأمير عبد القادر واسرته بدمشق دافعا محفزا على الهجرة اليها .

ومنذ 1893 اصبحت الحجاز قبلة ثانية للهجرة الجزائرية باعتبارها مركزا روحيا بمقدساته الاسلامية فمثلا هاجرت اليه سنة 1895 حوالي 100 عائلة من بسكرة .

كما كانت البلدان المغاربية المجاورة قبلة عامة للهجرة، وامتدت الهجرات الجزائرية ايضا الى دول اسلامية كتركيا وإيران والهند.

ب- فرنسا بين الهجرة و التهجير :

لم تكن فرنسا وجهة رئيسية للهجرة الجزائرية قبل 1914، رغم أن الجزائر كانت ملحقة بفرنسا ترابيا ورسميا منذ 1934 وذلك للأسباب التالية :

- أنها تمثل أرض المستعمر الصليبي، وأنها بيئة غريبة لا تلائم قيم وعادات الجزائريين.

– وجود قانون منذ 1874/05/16 يقيد هجرة الجزائريين لفرنسا، إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى ألزمت فرنسا بفتح المجال للهجرة الجزائرية والتهجير نحوها بواسطة التجنيد الاجباري للجزائريين في الحرب وبعدها...

– واصدار قانون 1914/07/15 الذي يحرر وينظم الهجرة الجزائرية لفرنسا حتى بلغ عدد الجزائريين في فرنسا عند نهاية الحرب العالمية الأولى حوالي 270.000 منهم 173.000 جندوا في الجيش الفرنسي وشاركوا في العمليات العسكرية ومات الكثير منهم فيها .

الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (1914– 1918)

السنة	عدد المهاجرين (بالألف)
1914	7.444
1915	20.092
1916	30.755
1917	34.985
1918	23.340

5– النتائج المختلفة للهجرة الجزائرية :

لقد ترتبت عن الهجرة الجزائرية الخارجية والتهجير جملة من النتائج منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي.

أ– النتائج السلبية:

– لقد احدثت عملية الهجرة و التهجير نزيفا بشريا للجزائر فتركت فراغا بشريا للطاقات الحية مما اضعف حركة المقاومة من جهة وسهل تجسيد مشروع الحلم الاستيطاني الأوروبي في الجزائر حيث تضاعف عدد السكان الأوروبيين بالجزائر كثيرا.

– أدت إلى هلاك العديد من الجزائريين خاصة منهم المهجرين قسرا للدفاع عن فرنسا في الحرب العالمية الأولى و من خيرة شباب الجزائر و الطاقات الحية للشعب الجزائري.

ب– النتائج الايجابية للهجرة الجزائرية:

إن تواجد الجزائريين في الخارج كان كبيرا خلال الفترة الزمنية الصعبة التي بلغ فيها الاضطهاد الاستعماري الفرنسي الجمهوري قمته لأسباب اقتصادية وعنصرية ودينية. ولم تكن هجرة الجزائريين خارج بلادهم ارادية وطوعية وذاتية بل كانت في غالب الأحيان قسرية

وقهرية وقد ظلوا ولا يزالون اينما وجدوا مرتبطين روحيا بوطنهم ومهمومين بهمومه ومساهمين بما هو متاح لهم في نهضته وتحريره.

– تعاظم الثقافة والوعي بفعل الاحتكاك بشعوب وثقافات عديدة متطورة وتعمق الحنين للوطن والغيرة عليه والدفاع عنه والتعريف به وبقضيته العادلة في المحافل المختلفة.

– اكتساب الجزائريين لخبرات عملية وعسكرية بوجودهم في الجيش الفرنسي طويلا، وظفت فيما بعد في مجال النضال الوطني فالأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، ومصالي الحاج كانوا من الضباط العسكريين قبل أن يبادروا إلى العمل السياسي النضالي.

– إسهامهم في ضمان العيش لعائلات كبيرة في الوطن بما كانوا يرسلونه من أموال وحوالات شهرية لعائلاتهم في الوطن. فالهجرة الجزائرية ماضيا و حاضرا خدمت الوطن وشرفته.

المحاضرة الثالثة: الإبـــــادة:

مقدمة:

ارتكب الاستعمار الفرنسي، إبان فترة الاحتلال وإلى غاية الاستقلال، جرائم ومجازر شنيعة ضد الشعب الجزائري، تعددت بطرق مروعة، فمن التقتيل الجماعي للسكان إلى النهب والسلب وتدنيس المقدسات مرورا بسياسة الأرض المحروقة، بغية إنهاء الوجود الجزائري بكل الطرق والوسائل... ومن المآسي التي تعرض لها هذا الشعب، إثر الاحتلال مباشرة، ما ترويه اللجنة الافريقية: " لقد قتلنا أناسا كانوا يحملون رخُص التجول، وتم ذبحهم، وظهر فيما بعد أنهم سكان مدن وقرى مشكوكا فيهم، لا أكثر، وظهر فيما بعد أنهم كانوا أبرياء، وحاكمنا رجالا مشهورين في البلاد بورعهم وتقواهم، تعرضوا لبطشنا وباؤوا بغضبنا".

وهذا الكولونيل دي مونتانياك (*De* Montagnac)وهو يعرف لنا صديقه الجنرال الشاب لاموريسيير (*Lamoricière*)، ويثني عليه كبطل شهم مغوار: "عاش لاموريسيير، هذا ما نسميه بالصيد الحقيقي الذي يقوم به الصياد في براعة وتوفيق...إن هذا الجنرال الشاب الذي لا توقفه أية عقبة، والذي يجتاز المسافات في برهة وجيزة، يمضي ليُخرج العرب من أوكارهم في دائرة قدرها خمسة وعشرون فرسخا(1، ويسلبهم كل شيء يملكونه: النساء، والأطفال، والقطعان، والمواشي، ... الخ". ثم يردف في تباه وعنجهية: "... وتسألني في فقرة من رسائلك عما نفعله بالنساء اللواتي نأسرهن، فأقول: إننا نحتفظ ببعضهن بمثابة رهائن، ونبيع الباقي لقاء الجياد أو نبيعه بالمزاد كما نفعل بالمواشي... وكنت أحيانا أفرّج همومي بقطع الرؤوس، لا رؤوس الأشجار بل رؤوس الرجال".

ويذكر المؤرخ الفرنسي الشيوعي جاك جوركي (Jacques jurguet) بأن فرنسا قد قتلت 10 ملايين جزائري خلال حقبة ليلها الاستعماري ...و حسب تقرير أحد الضباط الفرنسيين، أن سكان الجزائر تناقص من أربعة ملايين إلى ثلاثة ملايين نسمة في مدى سبع سنوات بل إن (حمدان بن عثمان خوجة) صاحب كتاب "المرآة" يقول في تقريره هذا:" وكما هو معلوم للعام وللخاص من أن سكان الجزائر قد تناقصوا من عشرة ملايين إلى ثلاثة ملايين نسمة...".

نماذج من الجرائم والمجازر المرتكبة:

1- مجزرة العوفية:

في ليلة الخامس من أفريل 1832 أعطى (دو روفيقو De Rovigo) الأمر لقواته بسحق قبيلة العوفية وإبادة أفرادها بالحراش، حيث هاجمتهم قوات العدو لكونها اشتبهت فيهم بأنهم قاموا بسلب مبعوثي، العميل فرحات بن سعيد أحد المتذبذبين بين الولاء للأمير وفرنسا بمنطقة الزيبان، وقد تبين من خلال التحقيق بأنه ليس لأفراد القبيلة أيه مسؤولية في ذلك، وللإشارة فإن شيخ القبيلة تمت محاكمته محاكمة صورية وأُعدم رغم أن التهمة لم تثبت عليه ولا على القبيلة، وأبشع من ذلك أنهم قطعوا رأسه وحُملت هدية إلى الدوق (دو روفيقو) فقام هذا الأخير بالتبرع برأس الشيخ (الربيعة) ورأس أحد أفراد قبيلته إلى طبيب يدعى (بونافون) ليجري على الرؤوس تجربة علمية تثبت بأن الإنسان يفقد الحياة مباشرة بعد قطع رأسه... وشملت تلك الإبادة الرجال و النساء أيضا وكان عدد أفراد تلك القبيلة 12000 جزائري، أبادها عن بكرة أبيها وأقام معرضا بباب عزون وكان الناس يتفرجون على حلي النساء ثابتة في سواعدهن المقطوعة وآذانهم المبتورة...

2- مجزرة البليدة:

في يوم 26 نوفمبر 1830 أقدم الضابط ترولير (troulaire)على إصدار أمر إلى وحداته العسكرية بمحاصرة بلدة البليدة الآمنة وأقدمت على تقتيل جميع سكانها البالغ عددهم قرابة الألفين مواطن، ويصفها حمدان بن عثمان خوجة كما يلي: " قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبة ، لم ينج فيها الرجال ولا النساء ولا الأطفال، وهناك من يذكر أنه تم تقطيع بعض الرضع من صدور أمهاتهم. ووقع نهب في كل مكان ولم يستثن حتى الجزائريين الذين فروا إلى هذه المدينة لينجوا من ظلم الحكومة الفرنسية وليجدوا وسائل تمكنهم من العيش، إنني هنا بكل نزاهة لأروي وقائع الأحداث كما جرت". وهكذا فإن عددا كبير ممن لم يكونوا يفكرون في خيانة الفرنسيين، ولا حتى في معاداتهم، قد وقع تقتيلهم في هذه الظروف ".

3- مجزرة شرشال:

ومن بين الاعترافات الشيطانية والخاصة بسياسة الإبادة الجماعية للجزائريين ما كتبه الضابط ليو(Léo) في عام 1843 عن الأعمال الوحشية بمنطقة شرشال بقوله: " لقد

هُدّمت كثيرا من الدواوير وأزيلت من الوجود قرى بكاملها بعد إشعال النيران فيها وقطعت آلآلاف من أشجار التين والزيتون وغيرها ". أما الرائد ويستي(westée) فيقول: " إن الدواوير التي أحرقت والمحاصيل الزراعية التي أتلفت، لا تكاد تصدق، فلم يكن يرى من الجانبين سوى النيران ".

4- جريمة أولاد رياح (بجبال الظهرة):

وتعتبر هي الأخرى من الجرائم الأكثر وحشية حيث تم القضاء على أكثر من 1000 شخص رجالا ونساء وأطفالا وشيوخا مع حيواناتهم، بعد محاصرتهم داخل كهف يمسمى ب: " غار الفراشيش"، من قبل الكولونيل بيليسيه (Pélissier) وجنوده، من جميع الجهات وطالب القبيلة بالاستسلام فردت عليه بإطلاق النار، فأعطى الأوامر لجنوده بتكديس الحطب أمام مدخل المغارة، وإشعاله فهلك كل أفراد القبيلة.

وتوالت هذه العملية يومين كاملين من17 الى 18 جوان 1845، وقبل طلوع نهار اليوم الثاني بنحو ساعة وقع انفجار كبير داخل المغارة فقضى على من تبقى على قيد الحياة .

5- مجزرة قبيلة بوصبيح (بوقادير ولاية الشلف)

لعبت قبيلة (بني صبيح) دورا فعالا في مجابهة الاستعمار الفرنسي فنجدها مذكورة في الأرشيف الفرنسي في أكثر من واقعة، وذلك راجع إلى أن هذه القبيلة فضلت المقاومة على الاستسلام فجسدت وصنعت مقاومة شرسة لم تخمد إلا بعدما انتهج الاستعمار الفرنسي أسلوب الأرض المحروقة والإبادات الجماعية، منها ما اعترف به الجنرال كافينياك (Cavinillac) بجريمته في حق احدى بطون قبيلة صبيح عام 1844" لقد تولى الأجناد جمع كميات هائلة من أنواع الحطب ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النيران وأخذت الاحتياطات كي لا يتمكن أي كان من الخروج حيا.

6- إبادة واحة الزعاطشة:

تعد مقاومة سكان واحة الزعاطشة من المقاومات الرائدة رغم قصر مدتها حيث دامت المواجهة أزيد من أربعة أشهر أي من 16 جويلية إلى 26 نوفمبر 1849.

شرع الجنرال هيربيون(Herbion) بتجميع قواته المقدرة بأربعة آلاف وأربعمئة وثلاثة وتسعين 4493 جنديا بكدية المائدة المحاذية لبلدة الزعاطشة يوم 07 أكتوبر 1849 صباحا ، ثم احتل الزاوية القريبة من الكدية وسيطر على مفترق الطرق المؤدية إلى واحة الزعاطشة حتى يحول دون وصول أية إمدادات ، ثم أعطيت الأوامر للمدفعية بقصف الأسوار لإحداث ثغرة فيها ، إلا أن المقاومة المستميتة أجبرت القوات الفرنسية على التراجع بعد أن خسروا 35 قتيلا من بينهم ضابط و147 جريحا، ثم تمكن الفرنسيون بواسطة المدفعية احتلال الزاوية ورفع العلم الفرنسي على مئذنتها ورغم ذلك واصل الشيخ بوزيان شحذ همم المجاهدين وأرسل رسله خفية إلى قبائل بوسعادة وأولاد نائل طالبا منهم المدد. غير أن الشيخ بوزيان استطاع أن ينفذ من هذا الحصار ويبعث الرسل إلى مختلف الأنحاء. وطالب الجنرال (هيربيون) النجدة من الإدارة الاستعمارية المركزية في الجزائر وصدرت الأوامر للطوابير العسكرية للتحرك نحو الزعاطشة قادمة إليها من قسنطينة، باتنة، بوسعادة، سكيكدة وعنابة، مما شجع المحاصرين من معاودة الهجوم يوم 26 نوفمبر 1849 بثمانية آلاف من الجند 8000، يقودهم الضابط بارال، والعقيد كانروبار، ولافارد، والعقيد دومنتال، ناهيك عن العتاد الحربي في حين ضربت بقية القوات حصارا خانقا على الواحة تحسبا لأي نجدة تصلها من مناطق أخرى. وأعطيت الأوامر بإبادة سكان الواحة بما فيهم الأطفال، النساء، والشيوخ، وقطع أشجار النخيل مصدر رزق السكان، وحرق المنازل، ورغم ذلك صمد السكان، واشتبكوا مع الجند الفرنسيين بالسلاح الأبيض في الدروب، حتى سقطوا عن آخرهم، حوالي الساعة التاسعة صباحا، ونكلوا بالجرحى، ونسفت دار الشيخ وسقط الشيخ بوزيان شهيدا، فأمر هيربيون بقطع رأس كل من الشيخ بوزيان وابنه والشيخ الحاج موسى الدرقاوي، وتعليقهم على أحد أبواب بسكرة.

7- جريمة مدينة الأغواط:

يذكر العقيد (بان pein) واصفا المشهد في مدينة الاغواط سنة 1852، فيقول: "*لقد كانت مذبحة شنيعة حقا، كانت المساكن والخيام التي في ساحة المدينة والشوارع والأزقة، والميادين، كانت كلها تغص بالجثث*".

إن الإحصائيات التي أقيمت بعد الاستيلاء على المدينة وحسب معلومات استقيناها من مصادر موثوقة، أكدت أن عدد القتلى من النساء والأطفال 2300 قتيل، أما عدد الجرحى فلا يكاد يذكر لسبب بسيط هو أن جنودنا كانوا يهجمون على المنازل ويقتلون كل من وجدوه

بلا شفقة ولا رحمة ... نعم لقد أبيد ثلثي سكان الأغواط في ما اصطلح عليه بعام " الخلية " في ديسمبر 1852 حيث أنه وعندما سقطت المدينة في 04 ديسمبر من نفس العام فقد أباد الفرنسيون 2500 شهيد من مجموع 3500 كانوا يسكنون المدينة مع استخدام مادة الكلوروفورم كسلاح كيميائي ضد المدينة 101 . وإن لم تكن هذه إبادة جماعية فماذا تكون يا ترى؟ . وماذا عن عام "الشكاير" أي الأكياس بتعبير الجزائريين والتي ألبسها الجيش الفرنسي لمن بقي حيا من سكان الأغواط من بعد تلك المجزرة الرهيبة ثم حقنوهم بالغاز وأشعلوا فيهم النار أحياء أليست هذه جرائم تفوق في بشاعتها تلك التي اقترفها النازيون في أعدائهم ؟.

8- مجازر 8 ماي 1945

خرج الشعب الجزائري إلى الشارع في مظاهرات سلمية فرحا بانتهاء الحرب العالمية، ومطالبا النظام الفرنسي بالوفاء بوعوده وذلك بمنحهم حق تقرير المصير بعد التضحيات التي قدمها لإنقاذ فرنسا من براثن النازية، ولما حاولت الشرطة الفرنسية تفرقة المتظاهرين واغتيال المبادرة في مهدها باستعمال وسائل قمعية، حدثت مواجهات بين رجال الشرطة والمواطنين المتظاهرين في بعض مدن الشرق، تدخلت على إثرها القوات الفرنسية مستعملة السلاح الناري والعصي، إضافة إلى القوات العسكرية من المشاة والطائرات التي قصفت المدن والقرى لعدة أيام، وخاصة بسطيف وخراطة كما قامت بإبادة جماعية بقالمة، حيث جمعت القوات العسكرية المواطنين المتظاهرين وأوقفتهم في صف واحد بمنطقة "كاف البومبة" المتواجدة على قمة جبلية بـ "هيليوبوليس" ثم رمتهم بالرصاص ليسقطوا من على القمة الجبلية، وقامت بالعملية لعدة مرات ثم ردمت جثثهم في دفن جماعي بالمكان ونفس الصورة تقريبا حصلت في خراطة، حيث جمعت قوات الاحتلال السكان دون تمييز لجنس أو سن وقامت برميهم بالسلاح دون رأفة ولا رحمة والقذف بجثثهم في الوادي. وقامت في قالمة بحرق جثث المتظاهرين بعد أن قتلتهم رميا بالرصاص، ووصلت رائحة الاحتراق إلى المناطق المجاورة، كما قامت بإلقاء القبض على العديد من المتظاهرين فزجت بعضهم في السجن ولم يطلق سراحهم إلا يوم الاستقلال ومنهم من أعدم والكثير منهم نفتهم إلى دول بعيدة مثل زيلندا الجديدة، وكانت الخسائر التي تركتها فرنسا ما يفوق الخمس والأربعين ألف قتيلا من المواطنين العزل...

9- مجازر ملعب سكيكدة 23 أوت 1955

بعد هجوم الشمال القسنطيني الذي جرى في منتصف نهار 20 أوت بقيادة الشهيد زيغود يوسف، وجهت القوات الاستعمارية ضربة قاسية ضد الشعب، الهدف منها الانتقام وقمع المدنيين في سكيكدة، الحروش، عين عبيد والميلية، كانت مجازر جماعية رهيبة وصلت إلى 12000 قتيل، قام بتنفيذها ضباط فرنسيون من بينهم العقيد بول أوساريس(Paul Aussaresses) الذي عين ضابط المخابرات على سكيكدة في ربيع 1955، وهو الذي عذب وقتل وشنق المئات من العزل وشاركه في التعذيب والقتل الدرك والأمن والبوليس القضائي والمخابرات العامة وكذلك الأقدام السوداء وكان العنف الجسدي الأمر الواجب التنفيذ على الجزائريين العزل. كما قامت القوات الفرنسية بأنواعها بإطلاق النار على المواطنين العرب بالمدينة دون تفرقة بين الرجال والنساء والأطفال واعتقال المدنيين جماعيا، ثم ارتكبت عملية الإبادة الجماعية بالملعب البلدي من طرف الكتيبة الثامنة عشر، بقيادة الضابط المجرم أوساريس الذي قام باستعمال الجرافة لحفر خندق والردم الجماعي للجثث على طول الملعب، وكان عددهم حوالي 1500 جثة.

وهكذا يمكن اعتبار الجرائم المرتكبة في عهد الاستعمار الفرنسي (ما بين 1830 إلى 1962) من أبشع الجرائم ضد الإنسانية والتي استمرت الى غاية رحيله، ولا زالت تشهد عنها الأجيال المتتالية، وبقت آثارها خالدة بحيث انه من المستحيل أن ينكرها التاريخ، و من المستحيل أن يكتب عنها كل المؤرخين والباحثين.

لقد اعتمد الجيش الاستعماري الفرنسي استراتيجية الحرب الشاملة والإبادة والدمار في تعامله مع الشعب الجزائري لتمكين قادته العسكريين والبرجوازيين الفرنسيين والمرتزقة الأوروبيين من الاستيطان والسيطرة على أراضي من كانوا يسمونهم بالأهالي. وقد انتهج هؤلاء الغزاة كل أنواع القهر، والإبعاد، والتهجير، والسجن، والتعذيب، والتقتيل، والنهب، وهدم المؤسسات التعليمية والاقتصادية والمنشآت والآثار الدينية... وفي المقابل تعددت محاولات ردود الفعل والمقاومة مرات متكررة لرفض العدوان والاستيطان والاستعمار، فكلما قررت الإدارة الاستعمارية مشروعا ما إلا وتصدى له الشعب الجزائري بشتى الوسائل المضادة لمحاولة إفشاله سواء كانت بطرق سلمية أو عنيفة وذلك لإظهار نوع من التمرد على هذا الأجنبي دينيا و ثقافيا وحضاريا وحتى سياسيا...

المحاضرة الرابعة: ***الأمـــراض والأوبئـة***

الوضع الصحي في الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي:

منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين الجزائر أولوا عناية كبيرة للميدان الصحي، وذلك لضمان صحة جيوشهم، ويظهر هذا من خلال إنشاء العديد من الهياكل الصحية المتمثلة في المستشفيات والمستوصفات ومراكز الاسعاف والمراكز الخيرية وزودتها بكل المستلزمات والمعدات الطبية وما إلى ذلك من الإطارات الطبية.

وعلى الرغم من ان بعض الأمراض قد اختفت نهائيا (والتي كانت سائدة خلال العهد العثماني)، فإن الجزائر عانت من ظهور مرض جديد لم يكون معروفا من قبل ألا هو مرض "الكوليرا Cholera" الذي أصبح يشكل آفة انتشرت على مستوى بلدان البحر المتوسط، كان منبعه القارة الأسيوية خاصة الهند، وقد اعتبره الكثير أخطر من وباء الطاعون المرعب La Peste. وعلى غرار مدينة الجزائر، ظهر وباء الكوليرا بوهران بتاريخ ماي 1831م، إذ بعث العقيد "أسوفيك Assouvic" وهو رئيس المجلس الصحي لمدينة وهران رسالة لأعضاء الإدارة الصحية لمارسيليا جاء فيها ما يلي: " *إن مجلس الصحة العمومية لوهران كلفني بإرسالكم نسخة من المراسلة الذي يعثها لي الجنرال" بواير Boyer" حاكم مقاطعة وهران لاتخاذ إجراءات صحية جديدة فيما يتعلق بوباء الكوليرا الذي اجتاح مصر، فقد قررنا عدم السماح بإرساء السفن القادمة من المنطقة المعدية، كما علمنا أن الحجر الصحي (Quarantaine) المفروض في ميناء ليفورن (Livourne) بإيطاليا تم تجديده بمدة 80 يوما* "، لتفادي العدوى.

ومع ذلك فقد أخذ مرض الكوليرا و"التيفوس Typhus" مكان الطاعون كظاهرة وبائية جديدة في شمال افريقيا رغم أنه لم يتسبب في تراجع ديمغرافي بقدر ما تسبب فيه وباء الطاعون في العهد العثماني.

ومن الإجراءات الطارئة التي واجهت بها الإدارة الفرنسية واللجان الصحية وباء الكوليرا ما يلي:

- كل السفن القادمة من موانئ المشرق مجبرة على تقديم شهادة صحية تدل على خلو السفينة من المرض.
- تطبيق اجراءات احترازية على السفن المشكوك فيها صحيا، ووضع ركابها في المحاجر الصحية.

وما زرد الوضع الصحي تدهورا هو نقص الأدوية ورداءة العناية الصحية بالنسبة لمناطق عديدة من البلاد، إذ تشير التقارير الصحية الى قلة العلاج...ويكفي الحديث عن طبيعة المنظومة الصحية أنها كانت كارثية، حبق جاء في تقارير العسكريين فيما بين 1830– 1850 ان الجيش الفرنسي يكون قد فقد ما يربو من 50 ألف جمدي جراء هذه المراض المستعصية، ناهيك عن فئة الكولون التي عانت كثيرا هي الأخرى من هذه الأوضاع الخاصة في السنوات الأولى للاحتلال.

وتذكر الوثائق الفرنسية أن الجيش الفرنسي وجد نفسه ملزما منذ الوهلة الأولى بإعادة تهيئة الوسط الصحي بالجزائر من خلال بناء مستشفيات ومراكز علاجية، خاصة التي خصصت لمحاربة الأوبئة والأمراض المستعصية، ناهيك عن فئة الكولون التي عانت كثيرا هي الأخرى من هذه الوضع خاصة في السنوات الأولى من الاحتلال.

وتذكر الوثائق الفرنسية أن الجيش الفرنسي وجد نفسه ملزما منذ الوهلة الأولى بإعادة تهيئة الوسط الصحي بالجزائر، من خلال بناء مستشفيات ومراكز علاجية وخاصة منها التي خصصت لمحاربة الأوبئة والأمراض المستعصية، بناء على مراسيم وقوانين مكملة.

وقد ظلت الخدمات والمنشآت الصحية حكرا على المستوطنين، ليس فقط في مدينة الجزائر بل في كامل القطر الجزائري، على الرغم من عدد المراكز الذي كان آخذا في التزايد يوميا، فالخدمات التي كانت تقدمها بالنسبة للجزائريين كانت متدنية، لقول أحد الأطباء المستوطنين واصفا أوضاع مدينة الجزائر الكارثية: "*لقد زرنا مؤخرا مستشفيين يبعدان عن العاصمة، الأول بـ 200 كلم والثاني بـ 300 كلم كلاهما يقدمان خدمات لحوالي 100.000 ساكن، يحتوي الأول على 120 مكان والثاني 70 مكان، مبانيهما جد قديمة وآيلة للسقوط، ويوجد طبيب فقط يمر كل يومين، ولا يوجد جهاز للأشعة، ثم أن السكان هنا يتعذر عليهم الذهاب الى المدن للقيام بفحوصات، كما لا يوجد جراحون، هذا الى جانب وضعية الهياكل المادية الجد مزرية خاصة الأكل والأثاث*".

والاحصائيات التالية تبين انتشار الأوبئة والأمراض خلال فترة الاحتلال الفرنسي:

انتشار وباء الجدري في الجزائر ما بين 1832– 1855.

السنـــة	المكـــان
1832	مدينة الجزائر
1838 – 1839	ضواحي جيجل – مدينة الجزائر
1840	قسنطينة
1646	ندرومة – المدية
1847 – 1848	تنس– شرشال– سطيف– بسكرة– قسنطينة– تلمسان– باتنة– القالة– سكيكدة– تيارت– قالمة
1849–1850–1855	ندرومة – سيدي بلعباس– مستغانم – تنس– البليدة– تلمسان

انتشار وباء التيفوس في الجزائر ما بين 1842 –1919.

السنـــة	المكـــان
1842	وهران – تلمسان
1861	صدوق (منطقة القبائل)
1862	بجاية وضواحيها
1863	قسنطينة
1866	ضواحي قسنطينة
1868	مدينة الجزائر وضواحيها– وهران
1894	باتنة– بجاية– مدينة الجزائر– قسنطينة
1908	قسنطينة – الأغواط
1918– 1919	سوق اهراس– تيارت – وهران

انتشار وباء الكوليرا في الجزائر ما بين 1834– 1867.

السنـــة	المكـــان
1834	مرسى الكبير– وهران– تلمسان– مدينة الجزائر– مستغانم– معسكر– مليانة– المدية.
1835	مدينة الجزائر– عنابة– البليدة– مليانة– قسنطينة.
1837	عنابة– قسنطينة– مدينة الجزائر– مليانة– الأصنام (الشلف حاليا)– منطقة الونشريس.
1849	تنس– شرشال– مستغانم– سطيف– باتنة– بوسعادة– بسكرة.
1850– 1851	بسكرة – قالمة– سطيف– جرجرة– مدينة الجزائر– ارزيو– سيدي بلعباس– معسكر– عين تيموشنت– مستغانم.
1854– 1855	سطيف– قسنطينة– مدينة الجزائر.
1859–1960	وهران– مدينة الجزائر– الأصنام.
1865– 1867	مدينة الجزائر– تيزي وزو– بني يني– تنس– بسكرة.

المحاضرة الخامسة: المـــجـــــاعـــــات

تعرضت الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م وبالتحديد خلال عهد الامبراطورية الثانية (1852–1871) الى أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية مؤلمة نظرا لسياسة القسوة التي اتبعتها فرنسا ضد الجزائريين ولتوالي النكبات والكوارث الطبيعية على البلاد مما حول الأهالي الجزائريين الى طبقة محرومة ويائسة، جعلتهم أحيانا يلجؤون إلى العنف كوسيلة لمواجهة تلك السياسة.

المجاعات وأسبابها:

ظهرت هذه المجاعات بداية من العام 1866، وامتدت الى غاية 1896، وفي هذا الشأن يقول صالح العنتري، وهو شاهد عيان ومؤرخ جزائري، في كتابه (مجاعات قسنطينة):" وقعت مجاعة وقحط ويبس في الزرع وغلاء في الأسعار مع نزول الجراد، كل ذلك وقع في المرة الثالثة زمن الدولة الفرنسية، وقد لا يخفى ما جرى من الكروب والمحن علينا، فأقول أن في سنة 1866 وفي السنتين اللتين بعدها أيضا وقعت مجاعة عظيمة وقحط، وأعظمها بئسا السنة الوسطى. ولا يشك أحدا في أنها مجاعة شديدة أشرف الناس فيها على الهلاك الأليم والبلاء العظيم، بحيث انه لم يسمع في الزمان السابق بمثلها، وأن كل من أدركها من الناس الكبار المسنين في الأعمار، ودرى ما قد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق بل والى الكثير نت خواصهم أيضا، بادية وحاضرة، من التشتت والفناء وأكلهم الحشيش ونحوه، وما هي إلا مجاعة سوداء لم نر في الزمان السالف أقبح وأفضح منها، وليس الخبر كالعيان. هذا وقد استمرت هذه المجاعة الى غاية عام 1869، الأمر الذي جعل الجزائريون يتحولون الى طبقة اجتماعية محرومة بائسة مغلوبة على أمرها، بل أن المنحى الديموغرافي للسكان انخفض بصورة كبيرة نتيجة كثرة الوفيات ضحايا المجاعات."

أما العوامل التي أدت الى حدوث هذه البلايا فيمكن ارجاعها الى:

1– السياسة الفرنسية في الجزائر :

والتي كانت أحد أهم أسباب مجاعات النصف الأول من القرن 19م (وأهمها مجاعات 1866،1867 1868 و1869)، نتيجة الإجراءات والقوانين التي شنتها كل من الإدارة الفرنسية ونظامها العسكري والتي مست مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

من مصادرة للأراضي والأوقاف عبر مراسيم نزعت من خلالها الإدارة مساحات شاسعة من الأراضي ومن بين هذه القوانين والمراسيم نذكر:

- أمرية أول أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها الى المستوطنين وقضت بشغور الأراضي غير المستغلة، التي لا يثبت الجزائريين ملكيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر، وضمها الى أملاك الدولة مما أدى الى فقد الجزائريين 20 ألف هكتار .

-أمرية 21 جويلية 1846 التي أكدت الأمر السابق بفرض حيازة وثائق الملكية على كل مالك أرض جزائري وإلا ضمت أرضه الى أملك الدولة أو وكلت الى التحقق من الوثائق الى مجلس المنازعات.

- وفي نفس الوقت شجعت الحكومة الاستعمارية على توسيع دائرة الاستيطان بتشجيع الهجرة الأوروبية، لدعم مرافقة عمليات الغزو والتوسع، وبالمقابل انتزعت مساحات هائلة من أيدي الأهالي الجزائريين التي منحت الى المعمرين فأنشأت القرى الاستيطانية وتزايد عددها مع تزايد المهاجرين كل سنة .

- كما كان لتأسيس المكاتب العربية الأثر البالغ في تأزم الأوضاع الاقتصادية للفرد الجزائري الذي أثقلته الضرائب واتعبت كاهله مما اضطره في وقت لاحق الى بيع ما تبقى له من ممتلكات من أجل عتق رقبته أو الهجرة الى الخارج، خصوصا بعد ما اشتد نشاط الضباط العسكريين وسياستهم القمعية ضد الأهالي.

-وقد تواصلت هذه السياسة عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية وخلفتها الامبراطورية الثانية (1852–1871) بزعامة الامبراطور نابليون الثالث ، الذي تحكم في سياسة فرنسا والجزائر، فاستعاد العسكريون نفوذهم بزعامة الحاكم العام "راندون (Randon) " الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي وبنى حوالي 26 قرية استيطانية خلال أعوام 1853–1859 وانتهج نفس سياسة الجنرال بيجو وممن سبقوه في مصادرة الأراضي.

-قانون 16 جويلية 1858 الذي أخضع الأوقاف للأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري، مما سهل ظهور المستعمرات الأولى بالقبة والشراقة وحسين داي.

-كما لجأ راندون الى تطبيق سياسة التحديد والاحتواء (cantonnement) وتعني حصر القبائل، الذين يحتلون في شكل جماعي مساحات من الأراضي، في جزء من أراضيهم لتمكين السلطات من الاستلاء على ما تبقى من المساحات.

-هذا وقد استهدفت الهيئات والجمعيات الدينية هي الأخرى من مساحات أرضية هائلة، استولت عليها فرنسا من الجزائريين، الأمر الذي نتج عنه فقدان هؤلاء لحيواناتهم وعزلهم عن مناطق الانتاج الفلاحي والاقتصادي بصفة عامة .

-وقد قدر الدكتور وارنيه (Warnier) مصاريف الجزائريين في الفترة ما بين (1851–1866) بحوالي370,8م فرنك. وكان هذا الإرهاق مقصودا لتجريد الجزائريين من ثرواتهم...

2 -الكوارث الطبيعية:

عرفت الجزائر مجموعة من الجوائح أخطرها وقع في النصف الثاني من القرن 19م، ومنها والزلازل والجراد والجفاف.

أ- الزلزال:

استمرت الهزات الأرضية خلال الفترة الاستعمارية، رغم قلتها مقارنة بالفترة العثمانية، فقد ضربت مدينة الجزائر سنة 1830 وعاودت الكرة سنتي1831–1835 وفي سنة 1839 تعرضت إلى هزة كانت أكثر خطورة وعنفا من سابقاتها.

أما سنة 1840 فقد حدث زلزال في البليدة، ثم في شرشال سنتي 1846–1847، وكان أكثر الزلازل شدة هو الذي وقع بين أشهر أفريل ونوفمبر1853 في كل من مليانة والأصنام والجزائر والمدية، وفي جانفي 1867 ضرب كل من البليدة وموزاية، والعفرون وحمر العين.

تركت هذه الهزات الأرضية أثار سلبية على الناحية الديمغرافية والصحية، فما خلفته من ضحايا تسبب في تناقص عدد السكان، بالإضافة إلى عدد الجرحى والإعاقات البشرية، وتحطيم المنازل وتخريب المدن، وبقاء السكان دون مأوى معرضين لمختلف التقلبات المناخية مما انعكس عليهم صحيا، والدليل على ذلك ما حدث في زلزال 1867 بالعفرون، الذي تحطمت فيه 99 بالمائة من المنازل، أما من الناحية الصحية فكثرة الجثث المتناثرة والجرحى والدم أدت إلى التعفن مما ساعد على انتشار الأوبئة والأمراض مثلما حدث في

زلزال البليدة. ومما سبق ذكره نرى أن الزلازل ساهمت بشكل كبير في تدهور الوضع الصحي.

ب- الجراد :

واصلت أسراب الجراد زحفها على الجزائر حتى في الفترة الاستعمارية، فقد هاجم البلاد سنة 1847-1848 بكميات كبيرة وترك آثارا مدمرة، بحيث أدى النقص في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار في الحبوب والمواد الغذائية، هذا ما سجلته تقارير المكاتب العربية ملفتة انتباه السلطات العليا، حول الحالة الصحية التي كان عليها السكان في حين أشارت التقارير إلى استخلاص الضريبة وهو أمريبين إلى أي حد لا إنسانية هذا الاستعمار.

كما تعرضت سنة 1864 لجحافل الجراد وأخذ هذا الغزو شكلا خطيرا مع بداية عام 1866، الذي أطلق عليه "عام الجراد"، حيث عبرت أسراب الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه ملتهمة في طريقها كلما تجده من الخضار والثمار مما أدى إلى فقد الناس إنتاجهم وتعرضهم لضائقة مادية شديدة.

أما الأوروبيون فكانت الأزمة خفيفة عليهم لتوفر وسائل الوقاية لديهم والإمكانيات المادية الأخرى، وبقي خطره يتكرر كل عام وفي سنة 1869-1870، عاود الجراد الهجوم على البلاد خاصة منطقة حكم المقراني بمجانة، التي أتلف فيها محاصيل الفلاحين، مما اضطر المقراني إلى أخذ قروض من البنوك، والسماسرة اليهود بأرباح عالية ليساعد بها الفلاحين على توفير حبوب البذر.

كما زحف وعمَ مقاطعة الجزائر عام1874، وكذلك منطقة الجلفة، حجوط، متيجة، العفرون وبومدفع، إضافة إلى الأصنام وملیانة، بوفاريك، القليعة، بوزريعة، ومع بداية 1875 زحف من الجنوب نحو الشمال وتوقف عند منطقة الهضاب ثم انتقل إلى منطقة الجزائر عام 1884 ليصل سنة 1885، حيث غطى كل من بوسعادة، تيارت صور الغزلان، الشلالة، وبعد شهرين وجهته الرياح نحو مقاطعة قسنطينة. ثم واصل زحفه سنوات 1887-1888-1889-1890، وخلال الفترة الممتدة بين 1893-1891 عم الجراد منطقة الساحل من بجاية إلى القالة ومنطقة الهضاب العليا ابتداء من شهر أفريل، وأمام الآثار السلبية للجراد اتخذت الحكومة الفرنسية عدة إجراءات من بينها: إنتاج عدة مبيدات لقتله، اختراع عدة آلات لجمعه، استعمال عدة طرق للقضاء عليه. وهكذا نرى أن هذه الإجراءات التي

قامت بها السلطات الفرنسية كانت لصالح الأوروبيين فقط، وتركت الأهالي يعانون من آثاره المدمرة وحدهم.

ج- الجفاف :

عرفت البلاد عدة سنوات من الجفاف خلال الفترة الاستعمارية، وفي كثير من الأحيان كان يزامن مع زحف الجراد، فوقع الجفاف في سنتي 1847–1848 وساد مختلف مناطق البلاد، لكن أخطر سنوات الجفاف كانت سنة 1867، فمنذ 1865 والمطر يشح ولا ينزل إلا بمقدار، وفي أيام قليلة في الشتاء، دام هذا القحط ثلاث سنوات، خاصة عام 1867َ الذي قلت فيه حتى مياه الشرب والسقي، وجفت الينابيع في الصيف، واشتد البرد في الشتاء، فيبست الحشائش وماتت المواشي خاصة في الهضاب العليا. ويصفه ابن العربي بقوله: "... وما وقع في زماننا في القحط فقد هلك الناس فيه كثيرا... وفي هذا الزمان ترى الدنيا بيضاء ليس فيها نبات ولا خصب ولا حطب... لم يقع القحط بهذه الشدة."

عم غلاء المواد الغذائية، فأصبح القمح يباع بـ64,46 فرنك للقنطار، بعدما كان بـ 50.28 فرنك للقنطار أي في سبتمبر1867، ثم وصل سعره إلى68,30 ف للقنطار في شهر أكتوبر، أما الشعير فنجده في سهل متيجة بـ 22 فرنك، وفي منطقة القبائل ارتفع إلى 35 فرنك، أما في مليانة أصبح بـ 40 فرنك، ونلاح أن ارتفاع الأسعار كلما تقدمنا نحو الجنوب، وهذا الأمر يجعلنا نقول أن المناطق الداخلية كانت هي الأكثر تضررا.

المحاضرة السادسة: سيـــاســـة النـــفي

النفي هو سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ، أو تلك التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين وتكون أكثر تأثيرا في المجتمع، ومن خلال هذا نجد أن سياسة النفي والإبعاد كانت عقوبة قاسية في حق الأهالي المسلمين في الجزائر، بنفي الزعماء حيث كانت وسيلة إرهابية لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة قد شمل النفي أيضا حتى من هم غير زعماء والأعيان مثل النساء ورجال الدين، وتميز النفي إلى فرنسا والحوض المتوسط مقارنة بالنفي للمراكز العقابية في المستعمرات الفرنسية فهما ليس بدرجة السوء والتأثير في أحوال المنفيين . وبداية من سنة 1830 م، ضم النفي مفهوما قانونيا جديدا، فأصبح يعني أيضا الموت المدني Mort civile على الرغم من أن الحكومة قد سمحت لبعض المنفيين بممارسة بعض حقوقهم المدنية دون النص على ذلك قانونيا، ولقد نص القانون الجنائي الفرنسي على عدم تجديد ممارسة الحقوق المدنية من عدمه من طرف المنفي ضمن سلطة القاضي.

كانت سياسة النفي والإبعاد جزءا من السياسة الفرنسية العامة، وقد شمل هذا الأسلوب جل من تشتبه به سلطات الاحتلال بالولاء للمقاومة أو إبداء رأي معارض للوجود الاستعماري، حيث طبقت سياسة النفي على الأشخاص الذين حملوا السلاح ضد الاحتلال، أو رأت فيهم الإدارة الاستعمارية خطرا عليها وعلى الأمن العام.

1 -الإطار التشريعي والقانوني المنظم للنفي والإبعاد

أ– قوانين النقل والترحيل:

لم تعرف فرنسا النقل والترحيل في قانون العقوبات حتى أواخر القرن الثامن عشر، وطبقت هذه العقوبة عدة مرات في فرنسا بداية منذ عام 1795 م، بناء على المادة 42 من منشور 26 سبتمبر 1842م حيث يقر أن: " كل شخص مدان بأكثر من 06 أشهر حبس يمكن أن يتم تحويله لفرنسا من أجل إجراء العقوبة.

إن الإبعاد والترحيل القسري ووفقا لقانون النفي يُلزمها قانونيا بنقل المرحلين على الدوام إلى مستعمرة فرنسية، ومنذ إصدار قانون سنة 1876م أصبح النقل يعرف كعقاب قسري .

وبموجب قانون خاص حددت الجمعية التشريعية نوعين من الترحيل والتهجير، وهما الترحيل البسيط والترحيل إلى حصن محصن، وكان قانون الترحيل هذا فيه نوع من الجور والتعسف، فالمستعمرات العقابية الفرنسية تعتبر مدانة لما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية في المستعمرات وبالرغم من كل تلك الانتقادات إلا أن السلطة الفرنسية في باريس والجزائر قد استمرت في اعتماد النفي والترحيل، سواء داخليا أو خارجيا إلى المستعمرات العقابية الفرنسية كعقوبة تأديبية وقسرية، وشرّعت لهذه السياسة بقوانين جد صارمة.

ب– قوانين محددة لنوع العقوبة:

إن أصل النقل العقابي حسب التشريع الفرنسي يوجد في مرسوم 8 ديسمبر 1851م، والذي يرخص النقل لمدة خمس سنوات إلى عشر سنوات للمستعمرة العقابية في غويانا ، كل شخص وضع تحت رقابة الشرطة العليا من خلال المادة السابعة من هذا المرسوم، فالأشخاص المنقولون كانوا يجبرون على القيام بالأعمال الشاقة في المؤسسة العقابية، وهم محرومون من كل حقوقهم المدنية والسياسية وخاضعين للمحاكمة العسكرية. جاء بعدها مباشرة قانون 30ماي 1854م، خصص فيه نظام العقوبات، ونقل المدانين إلى المستعمرات العقابية الفرنسية، وتحديد النظام التأديبي للمؤسسات والأعمال الشاقة، لكن لم يحدد المستعمرة العقابية التي ينقل إليها المدانون ونوع العقوبة، وترك الحرية للحكومة لتحديد واحدة أو أكثر. أما بالنسبة للمسلمين في الجزائر، كل عقوبة سجن تفوق ثالث سنوات تتبع مباشرة بتحويل المسجون على معتقلات خارج المستعمرة حيث يرى في ذلك مضاعفة خطيرة للعقوبة الأولى، نرى هنا الاختلاف حتى في وضع العقوبة ونوعها بين الفرنسيين والمسلمين على حد السواء .

كما ورد أيضا ضمن قانون 30 ماي 1854م مكملا يفيد بجواز استخدامهم في أعمال سخرة قاسية، فالمدانون بحسب ما تقول المادة الثانية من هذا القانون ترى من واجب المرحلين إلى المستعمرات أن يستخدموا في الأشغال الأكثر إرهاقا، وفي كل الأعمال ذات الفائدة العامة، وقبل أن يتم الإعلان عن مرسوم 15 سبتمبر 1891م، فالإدارة العقابية كانت تستخدم إجراءات قانون 30 ماي 1854م وكذا مرسوم 31 أوت 1878م.

3 -تحديد المستعمرات العقابية لنقل المُدانين:

في البداية كان المدانون الأكثر خطورة ينقلون إلى غويانا، ولكن نظرا لبعد المسافة والمعاناة التي شهدها المدانين، وما يصحب ذلك من ارتفاع في عدد الوفيات بها، جعل الحكومة الفرنسة تبحث عن مستعمرة عقابية أخرى، لذا جاء بعدها مرسوم آخر، (مرسوم 2 سبتمبر 1863م) الذي حدد كاليدونيا الجديدة ، كمستعمرة عقابية بدلا من غويانا، ومنذ 1867م أصبح يوجه إلى هذه المستعمرة الفرنسية الأخيرة الأوروبيون المدانون المحكوم عليهم، ولا يرسل إلى غويانا المحكوم عليهم العرب، السود، أو الآسيويين، مع حرص أكبر على أن تكون رحلة هؤلاء المبعدين إلى المستعمرات العقابية رحلة بلا عودة، لكن مع ذلك فان قانون 1854م كان قد حدد مواضع بعينها للإبعاد، وبالتالي ترك المجال كبيرا للاختيار مما خلق حيرة، مع ذلك كان ضمن التفكير الإمبراطوري أن تكون كاليدونيا 3 الجديدة هي المقصودة لكن مرسوم 2 سبتمبر 1863 م ذكر أن اختيار كاليدونيا الجديدة لم يكن إلا مؤقتا، ورد في المادة السادسة من تشريع 30 ماي 1854 م بأن: " كل شخص مُدان بأقل من ثماني سنوات أشغال شاقة، يكون بعد نهاية عقوبته ملزما للسكن في المستعمرة العقابية لمدة تعادل فترة إدانته، وإذا كانت العقوبة من ثماني سنوات، يكون ملزما للسكن بها مدة حياته، لكن المتحرر بإمكانه المغادرة مؤقتا المستعمرة بناء على إذن صريح من الحاكم مع ذلك لا يمكنه في أي حال من الأحوال أن يُرخص له بالذهاب إلى فرنسا في حالة العفو، فالمتحرر لا يمكنه الإعفاء من واجبات الإقامة إلا من خلال ترتيب خاص من خطابات إعفاء."lettres de grâce "

وأصبح بموجب إصدار قانون 1854م أن يتم النقل إلى كاليدونيا الجديدة، وخصص فيه نظام العقوبات والنقل المدانين إلى المستعمرات العقابية، وحدد النظام التأديبي للمؤسسات والأعمال الشاقة فيها .

ومنذ تطبيق قانون 30 ماي 1854 تم نقل حوالي37000 إفريقي (أفارقة زنوج) من المستعمرات الفرنسية بإفريقيا، وجزائريين، ومغاربة، محكوم عليهم، إلى المستعمرات العقابية ما بين غويانا وكاليدونيا الجديدة، وفي اليوم الذي تال صدور مرسوم 26 نوفمبر1885م المتعلق بنقل المدانين كان عدد الذين تتوفر فيهم شروط النقل حسب الوثائق الرسمية هو

(1 125.240) شخص، إن العقوبات الخاصة بالأهالي يمكن أن تتم في المستعمرات، سواء في فرنسا، أو في الجزائر، من بينها المستعمرة العقابية في غويانا.

لكن منذ أول جانفي 1901م، لم يتم تحويل مدانين أهالي إلى كورسيكا (جزيرة فرنسية تقع في القسم الغربي من البحر الأبيض المتوسط جنوب فرنسا)، بسبب يتعلق بالميزانية، مما جعل المتربول (حكومة باريس)لا ترغب في الالتزام بتكاليف رعايتهم. فكل المدانين بالسجن مدى الحياة أو الحبس يقضون عقوبتهم بالجزائر .

4 -تنفيذ الإدارة الفرنسية لسياسة النفي والإبعاد: 1830–1914

إن إدارة المارشال (دو بورمون) جاءت، من البداية، بتطبيق سياسة النفي والإبعاد بحق الأتراك في الجزائر، وكما هو معلوم فعند نزول المارشال دو بورمون بأرض الجزائر، نشر باسم الأمة الفرنسية بيانا ذكر فيه بأنه سيقضي على نظام الظلم السائد في الجزائر، رغم أن معاهدة الاستسلام كانت تنص على أن الأتراك يعتبرون من سكان المدينة، لكن بمجرد توقيع معاهدة الاستسلام قام بنفيهم دون أن يقترفوا أي ذنب، متهما إياهم بالتآمر ضد الفرنسيين.

مارست سلطات الاحتلال الفرنسي جميع الأساليب من أجل البقاء في الجزائر وقامت بعملية تهجير واسعة للأوروبيين وخاصة من فرنسا، وذلك من أجل التوسع الاستعماري، وصحبت عملية النفي والترحيل مصادرة أملاك الجزائريين من أراضي وعقارات وتمليكها لهؤلاء المهاجرين الذين كانت لهم سوابق عدلية إجرامية في فرنسا وجيء بهم للتخلص من مشاكلهم واستغالهم في حركة التوسع.

عملت الإدارة الاستعمارية في السنوات الأولى من الاحتلال على استهداف فئة الحضر الجزائرية فبمجرد استيلاء الفرنسيين على المدينة قاموا بإقصاء الأتراك عن الحكم واسناد بعض المناصب لهؤلاء الحضر، ولكن هذه الطبقة سرعان ما اكتشفت مخطئة في اعتقادها وأن فرنسا جاءت لتبقى، وأن أموالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكا لدولة الجديدة، ومما فتح أعينهم أكثر على الخطأ الذي وقعوا فيه، أن السلطات الفرنسية كشفت لهم عن نواياها بعزل وطرد ونفي أولئك الذين قبلوا التعاون معها بدعوى عدم القيام بالواجب، أو التآمر لاستعادة الحكم الإسلامي، أو الانضمام إلى الثائرين ضدهم، فكانت أول خطوة قام بها الفرنسيين هو قتل العلماء والمفكرين، والذين لم يتمكن من قتلهم، نظرا لمكانتهم العلمية

والفكرية داخل المجتمع الجزائري، جمعتهم ونفتهم إلى كاليدونيا الجديدة لعزلهم عن العالم ولجعلهم يموتون بفعل الطبيعة المختلفة التي لم يتعودوا عليها.

نجد أن سياسة النفي والإبعاد لم تشمل الثائرين والمتمردين (بحسب ما يصفهم الفرنسيين)، بل شمل معظم أغنياء المسلمين في مدينة الجزائر، كما أن الكولونيل (مونتانياك Montagnac)الذي تفطن جيدا للطابع الاجتماعي والقومي للجزائر، كان يهدف من خلال رسائله المنشورة طرح مشروع، دافع عليه بقوة، يتمثل في رغبته في نفي الشعب الجزائري بأسره إلى جزر ماركيز (جنوبي المحيط الهادي)، وشبيه هذا المشروع أثاره القبطان (ريشار) سنة 1845م حيث رأى ضرورة تجميع الأهالي في أماكن معينة. أما بيجو فقد عمل بسياسة النفي والتهجير التي قام بها حتى لا يبقى في الجزائر من يعترض على أحكامه التعسفية، وقام بطرد الأعيان والعلماء والقضاة، الذين كان لهم رأي مستقل نوعا ما، خارج الجزائر مع اختيار بلد آخر يذهب إليه، وأحيانا بدون اختيار البلد، كما قامت السلطات الاستعمارية باستهداف فروع القبائل، حيث قامت بتشريدهم ونفيهم إلى مناطق نائية، قصد إضعافهم والتخلص من خطرهم وتفكيك الرباط القبلي والاجتماعي الذي بات يهدد وجودها في الجزائر.

عبر المارشال (جيرار (Gérard وزير الحرب الفرنسي سنة 1832م عن تأييده لهذه السياسة وانه ينبغي أن نقبل بأن تهجير السكان إلى نواحي بعيدة، وحتى إبادتهم وتخريب وحرق وتدمير زراعتهم قد تكون الوسائل الوحيدة لترسيخ سيطرة فرنسا على الجزائر .

وكانت سياسة فرنسا تعبر عن الانتقام والوحشية ضد المسلمين في الجزائر، وأن حقدهم وشراستهم وضغينتهم كانت هي سلوكهم في مواجهة الثورات والانتفاضات، التي كانت تمثل خطرا على الاستعمار الفرنسي، لكونها شملت مناطق واسعة من الوطن الجزائري، الأمر الذي دعا السلطات الفرنسية إلى اللجوء إلى التقتيل والبطش ضد الجزائريين قصد تخويفهم وتهجيرهم وابعادهم عن بلادهم.

يعود تطبيق سياسة النفي والإبعاد القسري إلى المستعمرات العقابية الفرنسية إلى عهد كلوزيل (Clauzel) ودورفيغو (De Rovigo) وصولا إلى ببجو(Bugeaud) ، وهي سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر الخطرة ذات النفوذ، أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين... وقد استمرت عملية التهجير حيث عانى الجزائريون من ويلات

الحروب والتشريد، غير أن هذه السياسة لم تكن إلا وسيلة حاولت من خلالها الحكومة حل كل مشاكلها دفعة واحدة على حساب الجزائر .

وأخذت سياسة التهجير أو النفي والإبعاد أشكالا عديدة يمكن ذكر بعضها في السياق التالي:

أ- قانون السجن والابعاد:

في سنة 1835 م نص مرسوم من القانون الجنائي الفرنسي، في المادة17 على أنه لم يحدد مكان النفي، حيث يخضع المدان لعقوبة السجن إما داخل الدولة أو خارجها، أو في إحدى المستعمرات الفرنسية. كما أن قانون 1854م لم يشير إلى المستعمرة المخصصة لنقل المدانين، وترك الحرية للحكومة لتعيين واحدة أو أكثر لهذا الغرض باستثناء الجزائر وحدها، شرعت الإدارة الاستعمارية بإصدار عدة أحكام وقوانين، ولعل من أبرزها القانون الصادر في12 نوفمبر 1848 م الذي ينص على إلغاء عقوبة الإعدام واستبدلت بعقوبة النفي. أما قانون 23 مارس 1872 فقد جاء هو الآخر ليقر بان كاليدونيا الجديدة هي المكان الجديد للنفي. التي نفي إليها الجزائريين خاصة بعد ثورات1871م، بدلا عن المستعمرة العقابية غويانا.

كان النفي وسيلة إرهابية أخرى، لجأ إليها الفرنسيون والجنرال (بوجو) بالخصوص لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة، حيث استغل الفرنسيون الانتفاضات والثورات الشعبية للإقدام على تطبيق قرارات النفي في حق آلاف الجزائريين خارج الوطن، فهناك من يرسلون إلى جزيرة القديسة مارغاريت (بالقرب من مدينة كان)، والبعض الآخر إلى جزيرة كورسيكا وجزر الأنتيل (في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي) الفرنسية.

ب- الإبعاد المؤقت:

جاء في ظاهره وكأنه سياسة ردعية تخويفية لمدة محددة وبصفة مؤقتة، فاتخاذ سياسة نفي الأهالي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة وغويانا إرهاب مبررا له، إلا أن الترحيل كان يحتاج إلى إدانات، لكنها كانت قليلة جدا وغير كافية لاتخاذ هذا الإجراء التعسفي. وبحسب منظور الإدارة الاستعمارية فالنفي والإبعاد جاء كوسيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة باللصوصية والاجرام، وحتى الإدانات الصغيرة كالسرقة استوجبت ترحيل الأهالي ونقلهم إلى

جزر بالمحيط، ولا مانع حسب قوله: "إن أ اردت نساؤهم الذهاب معهم". وهذا الإجراء كان قائما على مبدأ عنصري بحت وواضح تجاه الأهالي المسلمين، ولهذا توجب النقل ولو لمدة معينة.

5 -المستعمرات العقابية:

أ- غويانا:

غويانا هي مستعمرة فرنسية عقابية تأسست سنة 1852م، ووفقا لمرسوم 1854م فان هذا قانون الذي أقر إبعاد المدانين إلى المستعمرات العقابية، لم يحدد المستعمرة التي ينقل إليها المدانون، وترك الحرية للحكومة لتحديد واحدة أو أكثر بالرغم من تردي الأوضاع بهذه الجزيرة. وفي البداية كان المدانين ينقلون إلى غويانا(Guyane، وفي سنة 1885م أصدر البرلمان الفرنسي قانونا ينص على أن أي مواطن فرنسي سواء كان رجلا أو امرأة يحكم عليه بأكثر من ثلاث عقوبات تزيد مدة كل منها عن ثلاثة أشهر لارتكابه جرم سرقة، سوف ينبذ إلى غويانا الفرنسية.

جدول يبين التطور السريع لعدد المرحلين إلى غويانا الفرنسية:

السنوات	عدد المدانين
1884	3.761
1885	6.063
1886	8.314
1887	11.170

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المرحلين إلى غويانا الفرنسية في تزاد كبير جدا، فالملاحظ أن عددهم تضاعف خلال سنة واحدة، وكانت السلطات الفرنسية تقصد من وراء تشريع هذا القانون التخلص من المجرمين في سجونها إرسالهم إلى ما وراء البحار، وزيادة عدد السكان في المستعمرة العقابية، لذا كان هؤلاء المنبوذين يقضوا فترة في السجن تصل إلى ستة أشهر في تلك المنطقة، قبل أن يطلق سراحهم ليصبحوا مواطنين عاديين في المستعمرة العقابية، لكن لا يمكنهم أبدا العودة إلى بلادهم.

الملاحظ أنه في السنوات التي تلت السنوات السابقة قد تراجعت نسبة المرحلين إلى غوانا الفرنسية والسبب راجع إلى أن المستعمرة العقابية استبدلت بالمستعمرة الأخرى (كاليدونيا الجديدة)، والملاحظ في جزيرة غويانا انه رُحّل إليها العديد من الأوروبيين من غير الفرنسيين الإيطاليين والبريطانيين والنازيين...

ب- المستعمرة العقابية في كاليدونيا الجديدة:

في 1853م أصبحت كاليدونيا تابعة للمستوطنات الفرنسية بالمحيط الهادي بموجب عقد ملكية بتاريخ 24 سبتمبر 1853 وقعه الأميرال فيبيريه ديبوانت Febrier Despointes وعينت (فور دو فرونس(Fort De France كعاصمة لها ودخلت في ما يسمى بأقاليم فرنسا لما وراء البحار. وفي سنة 1864م أقيمت كمستعمرة تُنفذ فيها العقوبات، وفي عهد نابليون الثالث بدأت في استقبال المبعدين والمرحلين من فرنسا والمستعمرات الفرنسية.

وكانت جزيرة نوميا قد احصت سنة 1872 م المئات من الأشخاص نصفهم من جنسيات أجنبية (600 جندي و900 بين تاجر ومدني و600 موظف في المؤسسات العقابية و500 عامل.(

اختيرت كاليدونيا الجديدة موطنا للإبعاد والنقل القسري لأن المستعمرة تحتوي على إدارة مؤسسة عقابية، واستحالة الفرار منها. إلا أنها سجلت عمليات فرار من بينها فرار عزيز بن شيخ الحداد سنة 1881 من جزيرة الصنوبر والتحق بواسطة زورق بزيلاندا الجديدة ثم سيدني الأسترالية فالحجاز .

تبعد كاليدونيا الجديدة عن الجزائر العاصمة نحو 22 ألف كيلو مترا، ويبلغ عدد الجزائريين فيها نحو 20 ألف جزائري، وارتبط اسم كاليدونيا الجديدة بمستعمرة المنفيين، حيث

كانت فرنسا وقتها تجعل من بلد ما سجنا تعاقب به أبناء مستعمراتها من جهة، ومن جهة أخرى تنفيهم حتى يعمروا هذه المستعمرة الجديدة، التي جعلتها باريس محافظة فرنسية تابعة للعاصمة الفرنسية.

بداية مع القرن التاسع عشر اتخذت فرنسا قرار لنقل المدانين إلى المستعمرات العقابية الفرنسية، حيث رست السفينة الأولى في وهران، الغزوات، وسبتة بالمغرب، ونظمت عملية النقل في الموانئ، وتمت عملية الترحيل بالسفن الفرنسية. وكان المدانون يحلقون رؤوسهم ويرتدون ملابس خاصة ويقيدون من أقدامهم، بعدها تبدأ الرحلة المعاناة الطويلة والشاقة التي تستغرقها السفينة.

كانت عملية الترحيل الضخمة تتم بواسطة بواخر استعمارية، تدعى بواخر الإسطبلات، وقد شاركت سفن شراعية مجهزة بأقفاص في عملية نقل 4500 مبعد من أوروبا، حيث تمت عملية الترحيل عبر 42 رحلة بحرية، وكانت كل سفينة ترسو على الجزيرة تحمل ما بين 600 إلى 700 مبعد، وكانت الرحلة تدوم من ثالثة إلى خمسة أشهر، والبواخر المقلة للجزائريين تقطع مسافة 16700 ميل بحري أي ما يعادل 309228 كيلومتر من الجزائر إلى كاليدونيا الجديدة.

شرعت فرنسا في نفي الثوار الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة بداية من 05 جوان 1874 م بعد صدور الأحكام التعسفية في حقهم ولقد أودع هؤلاء (المتمردون) الجزائريون مختلف السجون الفرنسية، وتؤكد الأرقام أن فرنسا نفت من الجزائريين تحديدا 2106 شخصا عبر فترات متباعدة حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث نقلوا على متن 20سفينة حربية حوالي 4300 منفي على أربع دفعات في رحلة دامت من 88 إلى 190 يوما.

مما سبق نستنتج أن عقوبة النفي والإبعاد هي واحدة من بين الوسائل والأساليب التي اعتمدتها فرنسا لإنجاح مشروع احتلالها للجزائر، حيث تعتبر هذه السياسة من بين الوسائل العقابية والتي تمثل عقوبة إعدام غير معلنة، من أجل بعث الخوف في نفوس الأهالي وترهيبهم، حيث قامت بتشريدهم ونفيهم إلى أماكن بعيدة ونائية، قصد إضعافهم والتخلص من خطرهم الذي بات يهدد وجودها في الجزائر واضعاف الروح الوطنية التي انتشرت في فترة المقاومة الشعبية.

وقد شرّعت له الإدارة الاستعمارية عدة أحكام وقوانين، ولعل من أبرزها القانون الصادر في 12 نوفمبر 1848 الذي ينص على إلغاء عقوبة الإعدام واستبداله بعقوبة النفي، وكذا قانون 30 ماي 1854م، وكذلك قانون 23 مارس 1872 الذي يقر بأن كاليدونيا الجديدة مكان جديد للمنفيين، والتي نُفي إليها الجزائريين خاصة بعد ثورات1871، بدلا من مستعمرة غويانا الفرنسية، فكان النفي إلى جزيرة عقابية مخصصة لأكثر المجرمين خطورة.

المحاضرة السابعة: مراكـــز الاستيطـــان الكبـــرى

1-تعريف سياسة الاستيطان:

الاستيطان شديد الصلة بالاستعمار، وهو مرحلة موالية له وتمثل حده الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلا في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه، وهو ينهب الأرض ويملكها . الاستيطان من أقدم أشكال الاستعمار، إذ تتوافر في هذه المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين، بسبب الهجرة من البلد الأم إلى البلد المستعمَر لاستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها، ومثال على هذه الهجرة نجد بأن الاستيطان الأوروبي قام على تشجيع الهجرة، والتي هي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بظروف سياسية واجتماعية ديمغرافية، فالاستيطان الفرنسي في الجزائر هو جزء من هذا الاستيطان الأوروبي الذي عرفه العالم. وقد كانت سياسة الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا، ثقافيا ودانيا وهو عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية في الجزائر في ظل الاستعمار فتعتبر سياسة الاستيطان في مجالها الاقتصادي الإنسان نفسه سوقا ينبغي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمر، لذلك كان يسخر الإنسان للعمل الشاق بالأجر الزهيد حتى يظل الإنسان منتجا يجب أن يسلب من كل مقوماته الفكرية والانسانية، كما يسلب العبد من حريته وانسانيته حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع والعمل.

2- أسباب سياسة الاستيطان الفرنسي للجزائر:

من بين الأسباب والدوافع التي أدت بالهجرة الأوروبية إلى الجزائر، هو إيجاد مكان واسع لفائض السكان نتيجة الانفجار الديمغرافي الذي شهدته اروبا، مما أدى إلى تضاعف الهجرة الأوروبية عامة والفرنسية بصفة خاصة بداية النصف الأول من القرن 19 ،نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة للثورة الصناعية، والتحولات السياسية فللهجرة علاقة بنجاح البرجوازية التي أسست أنظمة سياسية واقتصادية في أروبا. الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن مواطن نفوذ للاستيطان بها، واستغلال خيرات هذه البلاد لتصنيع منتجات جديدة توجَ ه للبلد الأم وجعل هذا البلد سوق خارجية لتصريف منتجاتها . كان شمال إفريقيا وخاصة الجزائر من أهم البلدان التي يمكن الاستيطان فيها، فتعدّ سنة 1830بداية قوية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث كانت الهجرات الأوروبية متنوعة فمنها الدائمة ومنها المؤقتة، وبذلك ظهر المستوطنون(Les colons) إلى جانب المواطنين(les nationaux) .

انطلق التوسع الاستيطاني، الذي كان توسع عسكري مثلما كان توسع مدني، من فكرة أن الأراضي غير الأوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة، بالإضافة إلى الفراغ النسبي الذي كانت تتسم به بلدان المغرب العربي قبل الفترة المعاصرة، إلا أن الفرنسيين حرصوا على الاستحواذ على أفضل الأراضي التي كانت للأهالي، وأن فرنسا ادّعت بأن الجزائر تعتبر من ممتلكات فرنسا تحت إشراف وزارة الحربية الفرنسية، وعلى هذا الأساس بدأ تدفق المعمرين بأعداد هائلة لاستيطان الجزائر والاستحواذ على أخصب أراضيها. وبذلك شهدت الجزائر تزايد أعداد هائلة خلال كل سنة من المستوطنين من مختلف بلدان أوروبا. وكان وراء تنفيذ هذه السياسة الاستيطانية مدارس كثيرة منها، المدرسة الألمانية التي ظهرت أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، والتي اعتمدت على مبرر المجال الحيوي والذي مفاده تزايد السكان بأوروبا عامة وألمانيا خاصة يفرض الزحف نحو شمال إفريقيا للعمل على إيجاد مساحات شاسعة ليستوطن بها المهاجرون الألمان. لهذا انطلق الأوروبيون يشعرون كغيرهم بأن عليهم رسالة واجب القيام بها، وهي استيطان واستثمار المَواطن الخالية والتمدن بها، لأنها انطلقت من مستويات الاهتمام بالتوسع قصد استيطان هذه البلاد واستغلال خيراتها، وفي الوقت الذي كان أصحاب الثروة يبحثون فيه عن مجالات وفرص الاستثمار اشتدت الدعوة للهجرة واستيطان الجزائر، وفتح المجال واسعا أمام الراغين في شراء الأراضي واستغلالها بحرية، على يد جنرالات فرنسا، وبواسطة مشاريعهم التي كانت بمثابة الطريق المباشر والسهل لمضاعفة الهجرة الأوروبية وتوطيد الاستيطان في الجزائر، ومنهم (بيليسي) الذي كان مصرًا على مواصلة تطبيق مختلف المشاريع والتي تضم أيضا المشاريع الاستيطانية في الجزائر، خاصة بعد اكتشاف جواسيس وقناصلة فرنسا طبيعة الأرض الجزائرية والمناخ المعتدل الذي يسود فيها على الأغلب.

وكذلك التيارات الفكرية التي لعبت الدور المنوط بها لتشجيع الهجرة والاستيطان بالجزائر، وفي مقدمة هذه التيارات كل من الكاثوليكية والسان سيمونية، والتي كانت ممثلة في رئيسها الأب الروحي(أنفانتان Enfantin)، والذي اعتبر كل من الجزائر والقاهرة البوابة الواسعة للدخول إلى العالم العربي الإسلامي الواسع. واعتمادا على هذا الاعتبار لم يتوان (انفانتان) في تعمير واستيطان الجزائر بهجرة اوروبية واسعة، وكانت قناعته أن تكون الهجرة أوروبية وبشكل منظم وبالأخص من ألمانيا في حين شاطره غيره في أن تكون أوروبية ومنظمة لكن فضل الايرلنديين عن الألمان بحكم أنهم كانوا أكثر الشعوب الأوروبية تحملا لمشاق الهجرة.

3- أهداف سياسة الاستيطان :

يعد الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا للبلد الذي استعمر هذه المناطق، فلفرنسا مصلحة كبرى بالجزائر واعتبرتها الحل الوحيد للمشاكل اللامتناهية التي كانت تتخبط فيها فرنسا. إن سياسة الاستيطان في الجزائر، كانت تهدف إلى خلق ظروف سياسية وثقافية، ديمغرافية، اجتماعية، واقتصادية من أجل القضاء على الشعب الجزائري أو تهميشه واستبداله بسكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية، بمعنى الجزائر أوروبية فرنسية. وكان السكان الذين قدموا من أو روبا (أي المستوطنين) يشكلون قوة اقتصادية وبشرية في سياسة الاستيطان التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا، فقامت بتوفير كل رغبات المستوطنين بهدف نجاح سياستها في هذا الميدان، وزيادة عدد الهكتارات المسيطر عليها. وبالرغم من حيازتها لأغلب الأراضي الخصبة واستغلالها للموارد والطاقات البشرية والمادية إلا أن سياستها كانت أبعد من ذلك فقد كانت تهدف إلى سلب ونهب الهوية الوطنية.

وباختصار تمثلت أهداف السياسة الاستيطانية فيما يلي:

- تأمين التواجد الاستعماري والتوسع فيه وتحميل المستوطنين قسما من أعباء الدفاع.
- تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين.
- خدمة الاقتصاد الفرنسي.
- تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية، في جميع المجالات لتهيئة أرضية جديدة، من شأنها أن تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي، وهذا بواسطة استغلال إمكانيات وثروات البلد الجديد.
- خلق وسيط بين المنتجات الصناعية الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري.
- تنقية فرنسا وأوروبا من الفقراء والمشاغبين والمجرمين والخارجين عن القانون.
- اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والاستيلاء عليها، لتجعل من إلحاق الجزائر إدماجا شرعيا بنزع الأراضي واخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوروبيون وفي هذا الصدد قال الدكتور (بودي شون) في كتابه "خواطر عن الجزائر1945": "لا يهم أن تخرق فرنسا في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء، هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية.

4- المراكز الكبرى للاستيطان:

مع مجيئ بوجو (bugeaud) الذي أصبح حاكما عاما للجزائر سنة 1840، اتبع سياسة الاحتلال الكلي بعد فشل سياسة الاحتلال الجزئي التي اتبعتها فرنسا حنى سنة 1838، وكانت مهمته القضاء على دولة الأمير عبد القادر وتوسيع دائرة الاستيطان. ففي خطابه أمام النواب، في جانفي 1840، أكد (بوجو) على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر فيها المعمرون الفرنسيون. وبمناسبة وصوله كحاكم عام للجزائر، أكد بوجو في 22 فبراير 1841 على أن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما، وعليه أصدر في 12 افريل 1841 قرارا ينص على أن كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتهما ما بين 4 إلى 12 هكتارا ومسكنا. واشتدت في هذه الفترة الهجرة الأوروبية واشتدت معها عملية بناء المراكز الاستيطانية، وازداد عددها سنة 1844 في متيجة والساحل.

ومع نشاط حركة الهجرة وتوسيع الحركة الاستيطانية سارعت الادارة الفرنسية الى المساس بأراضي القبائل وانتزاعها بطرق ملتوية، فأصدرت خلال سنة 1844 و 1846 لائحتين الغاية منهما القضاء على المضاربات وتوسيع مساحة الأراضي المسلمة الى المعمرين. وبفعل هذين الإجراءين ستعرف الجزائر حركة متزايدة من المهاجرين، وهم من كبار الملاك الرأسماليين وكذلك صغار المعمرين والذين سيعول عليهم لإنشاء المراكز الاستيطانية كمخطط لامورسيير (Lamoricière) بوهران، وبودو (Budeaux) بقسنطينة.

وقد جاء في قانون 19 سبتمبر 1848تأسيس عدد من المراكز الاستيطانية منها 12 مركزا بالجزائر، 21 في وهران، ومركزا بقسنطينة مع قيام الادارة بتقديم بعض المساعدات كتوزيع البذور، وآلات الفلاحة وبعض أعمال الري. وخلال سنة 1851 بلغ عدد المراكز الاستيطانية 13 مركزا، منها 58 في متيجة والساحل، و30 في مقاطعة قسنطينة، و48 في مقاطعة وهران. لكن هذه المراكز لم تستقبل العدد المتوقع من المعمرين. وهذا ما يفسر من جديد اخفاق الاستيطان الريفي، حيث بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر خلال نفس السنة 131.283 معمرا. وقدر عدد المشتغلين بالفلاحة بـ 33.000 فقط، كما تجدر الاشارة أن هذه الفترة اتسمت بتفشي أوبئة خطيرة خلال الفترة الممتدة ما بين 1848- 1849، وظهور أزمة اقتصادية ما بين 1847-1884 مما أدى الى تضاؤل فرص نجاح هذه السياسة.

وقد أصدرت السلطات الفرنسية سنة 1851 قرارا يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة، ونص على إمكانية رفع التنازل المجاني الممنوح إلى 50 هكتارا. وصادقت الجمعية الوطنية

على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان، كما صادقت على قانون جمركي بعقي بعض المواد الزراعية التي تحتاجها فرنسا والصادرة من الجزائر إليها من الرسوم الجمركية. كما أنشئ بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي 1851 و 1852 على التوالي. وذلك طبقا لفكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير بهدف إنجاح الاستيطان الريفي. ولتوفير الأراضي لهؤلاء الماليين لجأ راندون (Randon) الحاكم العام (1852–1858) الى تطبيق سياسة التحديد أو الاحتواء (cantonnement)، ويعني حصر القبائل الذين يحتلون في شكل جماعي مساحات من الأراضي في جزء من أراضيهم لتمكين السلطات من الاستلاء على مما تبقى من المساحات، ومقابل ذلك تعترف لهم السلطات بحقهم في الملكية الكاملة للأراضي التي يحتفظون بها ويستغلونها. وبفعل هذه الإجراءات تم توزيع الأراضي المسلوبة على الرأسماليين والشركات بهدف انشاء مراكز استيطانية دون التمييز بين المناطق العسكرية والمدنية، حيث أصبح للمعمرين الحق في اقتناء الأراضي من الجزائريين في المناطق العسكرية. وقد بلغ عدد الامتيازات التي منحت من طرف الإدارة في فترة 1950–1860، 81 امتيازا قدرت مساحتها بأكثر من 50.000 هكتارا.

أمام هذه السياسة التعسفية الاستغلالية فتح المجال للانتفاضة في كل من الأوراس 1859، والحضنة 1860، وامتداد انتفاضة أولاد سيدي الشيخ 1864 الى التل حيث تواجد المعمرين.

ورغم ذلك، استمر نظام التنازل المجاني حتى مجيئ نابوليون الثالث الذي عرف عهده بتوقف حركة الاستيطان، إذ توقفت الحكومة عن منح الأراضي، ولم يكن ذلك لصالح الجزائريين، وانما لصالح الشركات المالية الكبرى، وذلك على حساب الاستيطان الصغير. فرغم السيناتوس كونسولت (22 أفريل1863) الذي أصدره نابوليون الثالث والمعلن فيه أن القبائل تصبح مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية، فإن القانون يحمل في مضمونه العام هدف تحطيم وتفكيك الكيان الاجتماعي الجزائري، حيث أعلن عن توزيع أفراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواويير، أو بمعنى الاستعاضة عن الوحدة التقليدية للقبيلة بنظام اداري جديد نواته الدوار، وليس القبيلة. وهذا بهذف خلق الملكيات الفردية والقضاء على وحدة القبيلة والجماعة والتي ستتلقى الضربة القاضية بموجب قانون وارني (warnier) سنة 1873.

وخلال عهد الجمهورية الثالثة طبق من جديد الاستيطان الرسمي، ومنحت تنازلات مجانية، وكانت تسعى أن يكون الاستيطان الريفي فرنسيا ما دام يستفيد من الاستيطان المجاني بشرط الإقامة فيها، لاسيما وأن هذه السياسة رافقت هزيمة فرنسا في سيدان، فتم نقل سكان (الألزاس واللورين) الذبن وعدوا بـ 100.000 هكتارا من الأراضي.

تطور ظاهرة الاستيطان

السنة	عدد المستوطنين	من أصل أوروبي	من أصل فرنسي
1839	25000	14000	11000
1847	109400	62126	47274
1851	131000	65000	66000
1857	181000	74000	107000
1870	250000	12000	129610
المجموع	696400	227126	360884

انتقال الأراضي إلى المستوطنين

الفترة الزمنية	الأراضي الموزعة على المستوطنين
1850 −1830	42760هكتار
1860 −1851	184555هكتار
1870 −1861	73211هكتار
المجموع	300526

المستوطنات والمستوطنون

الفترة الزمنية	عدد المستوطنين	عدد المستوطنات
1850 -1830	63497	150
1860 -1851	39825	91
1870 -1861	26576	25
المجموع	129898	264

مصـــادر ومراجـــــع يمكن الاعتماد عليها

. **حمدان بن عثمان خوجة:** المرآة

. **بوحوش، عمار**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.

. **يحي، بوعزيز**، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20.

. **سعد الله، أبو القاسم**، الحركة الوطنية الجزائرية (1900– 1930).

– **سعد الله، أبو القاسم**، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر .

. **سعد الله، أبو القاسم** ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال

. **قنان، جمال**، دراسات في المقاومة والاستعمار.

- **قنان، جمال**، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

– **قداش، محفوظ**، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية

– **قداش، محفوظ** ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ج1+ج2.

– **هلال، عمار**، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1962

– **آجرون، شارل روبير**، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور.

– **الأشرف، مصطفى**، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى.

– **الزبير، سيف الإسلام**، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر.

– **جلال يحيى**، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1919.

–**حلوش عبد القادر**، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر 1871–1914.

– **عباد، صالح**، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930.

– **عدي، الهواري**، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي،

تعريب جوزيف عبد الله.

– **حسين أبو زاهر**، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830–1962

– **جيلالي صاري**، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962.